EP

UNEP/EA.3/2

Distr.: General
20 December 2017

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثالثة
نيروبي، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

محضر جلسات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة

أولاً – افتتاح الدورة (البند ١ من جدول الأعمال)

١- عُقدت الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، خلال الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢- وافتتح الدورة السيد إدغار غوتيريس إسبيليتا، رئيس جمعية البيئة، في الساعة ١٠:٢٥ من صباح يوم الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبناء على دعوة الرئيس، التزمت الجمعية دقيقة صمت إحياء لذكرى السيد بوري محمد حمزة، وزير الدولة لشؤون البيئة في الصومال، الذي تُوفي في هجوم إرهابي وقع في الصومال، والمدافعين عن الحقوق البيئية الذين تعرضوا للاعتداء بسبب ما يبذلونه من جهود في الدعوة من أجل بيئة خالية من التلوث لصالح مجتمعاتهم المحلية.

٣- وبناء على اقتراح الرئيس، رحبت الجمعية بالتعهدات التي يزيد عددها على ٢,٣ مليون تعهد التي وقعها الأفراد في جميع أنحاء العالم بالعمل من أجل خفض التلوث في إطار حملة ''دحر التلوث'' (#BeatPollution) التي يقودها برنامج البيئة. وقد عرضت التعهدات فتاتان صغيرتان.

٤- وأدلى ببيان افتتاحي كل من السيد غوتيريس؛ والسيدة جودي واكونغو، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية في كينيا؛ والسيد إريك سولهايم، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ والسيدة ساهله – ورك زويدي، المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي باسم السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة.

٥- وأعرب السيد غوتيريس في كلمته عن الأمل في أن ترسم الجمعية طريقاً سوياً لتنفيذ قراراتها والمُضي نحو كوكب خالٍ من التلوث، وذلك عبر اقتصاد دائري أكثر كفاءة وشمولاً.

٦- وأضاف السيد غوتيريس أن منتدى العلم والسياسات العامة والأعمال ومعرض الابتكار اللذين يُنظمان على هامش الدورة الحالية يدلان على وجود التكنولوجيا والحلول الناجعة لتحقيق هدف التخفيف من التلوث، وأن لجميع أصحاب المصلحة دوراً في هذا الصدد.

٧- ورحبت السيدة واكونغو في كلمتها بالمشاركين في نيروبي، مشيرة إلى أن حكومة كينيا حققت عدة إنجازات في معالجة التلوث عموماً، أحدها إصدار حظر عام على تصنيع واستخدام الأكياس البلاستيكية، وهو حظر أصبح نافذا في آب/أغسطس ٢٠١٧، ومن شأنه أن يسهم في الحد من التلوث الناجم عن البلاستيك في كينيا. وأكدت أن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بدعم برنامج البيئة، وحثت البرنامج على التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

٨- ولفت السيد سولهايم الانتباه في بيانه الافتتاحي إلى العناصر الثلاثة الرئيسية التي أكد أن لا غنى عنها لنجاح دورة جمعية البيئة في مساعدة العالم على التحرك صوب كوكب خال من التلوث. أولها تعزيز الدور القيادي للحكومات؛ وثانيها العمل مع قطاع الأعمال التجارية، الذي قال إنه هو صاحب الابتكار الرئيسي؛ أما العنصر الثالث والأخير فهو إشراك مواطني العالم ومنظمات المجتمع المدني التي تمثلهم. وفي ذلك السياق، حث الدول الأعضاء على دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إصلاح المنظمة بغية جعلها أقل بيروقراطية وأكثر فعالية.

٩- وقال السيد لايتشاك في كلمته الافتتاحية إن الناس هم محور التلوث، لأن البشر هم الذين يُلحقون الضرر بالبيئة ويقوضون قدرة الكوكب على إعالتهم، وكذلك فإن البشر هم الذين يعانون أشد أنواع المعاناة نتيجة للتلوث، الذي يُضر بصحتهم ورفاههم وسبل معيشتهم، بما في ذلك عن طريق إتلاف النظم الإيكولوجية التي يعتمدون عليها لإدرار الدخل، وعن طريق رفع تكاليف الرعاية الصحية والتسبب في خسائر في الإنتاجية.

١٠- واستطرد قائلاً إن جمعية البيئة، بوصفها أعلى هيئة لصنع القرار بشأن البيئة، يجب أن تعتمد التزامات متعددة الأطراف بالتصدي للتلوث. وأكد ضرورة اتخاذ إجراءات لتثقيف الجمهور بشأن الآثار الصحية والاقتصادية للتلوث؛ وتنظيف التلوث ومساعدة أولئك الذين يعانون من آثاره الصحية السلبية؛ واعتماد لوائح أكثر صرامة لإدارة النفايات وسياسات جديدة بشأن التلوث على الصعد المحلي والوطني والإقليمي؛ والاستثمار في تكنولوجيا سليمة بيئياً كي لا يتحقق النمو الاقتصادي على حساب الكوكب.

١١- أما السيدة زويدي فقد دعت الدول الأعضاء في كلمتها إلى دعم خطة الإصلاح الطموحة للأمين العام، التي قالت إن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يدعمها، سعياً لرفع مكانة أفريقيا في الأمم المتحدة وكفالة حضور الأمم المتحدة في أفريقيا. ثم أدلت ببيان باسم الأمين العام للأمم المتحدة. ثم أدلت ببيان باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أشار فيه إلى أن تكريس اجتماع جمعية البيئة للعمل من أجل كوكب خال من التلوث يُبرز الحاجة الماسة إلى اتخاذ قادة الحكومات والصناعة والمجتمع العلمي والمجتمع المدني إجراءات سريعة وواسعة النطاق ومنسقة في هذا الصدد، كما يتيح الفرصة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والمستدامة. وشدد على الحاجة إلى التغلب على التلوث من أجل الحد من الفقر، وتحسين الصحة العامة، وإيجاد فرص العمل اللائق، والتصدي لتغير المناخ، وحماية الحياة على الأرض وفي البحر. فقال إن العالم يعول على جمعية البيئة كي تظهر قيادة قوية من خلال دق ناقوس الخطر ودعوة جميع الحكومات إلى العمل من أجل التغلب على التلوث.

ثانياً – تنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف – إقرار جدول الأعمال

١٢- اعتمدت جمعية البيئة في جلستها العامة الأولى جدول الأعمال التالي للدورة، على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/EA.3/1):

١- افتتاح الدورة.

٢- تنظيم العمل:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

٣- وثائق تفويض الممثلين.

٤- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

٥- أداء برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك تنفيذ قرارات جمعية البيئة.

٦- المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

٧- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

٨- المستجدات فيما يتعلق بالإصدار السادس للتقرير عن توقعات البيئة العالمية.

٩- الجزء الرفيع المستوى.

١٠- اعتماد نتائج الدورة.

١١- انتخاب أعضاء المكتب.

١٢- جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

١٣- مسائل أخرى.

١٤- اعتماد التقرير.

١٥- اختتام الدورة.

باء – تنظيم العمل

١٣- اتفق المشاركون في جمعية البيئة، وفقاً للمادة ٦٠ من نظامها الداخلي، على إنشاء لجنة جامعة للنظر في مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال. واتفقوا أيضاً، وفقاً لتوصيات المكتب، على أن يتولى السيد جون ماتوزاك (الولايات المتحدة الأمريكية) رئاسة اللجنة الجامعة، والسيد ترافيس سينكلير (بربادوس) مهام المقرر، وأن تنظر اللجنة في البندين ٤ و٧ و١٢.

١٤- ووافقت الجمعية كذلك على أن تعُقد أربعة حوارات للقيادات يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تتناول مواضيع ''العلم والأدلة ووعي المواطنين من أجل التغيير''، و ''تسخير الأطر التنظيمية والمؤسسات وسيادة القانون لمكافحة التلوث''، و ''حلول عملية من أجل كوكب خال من التلوث'' و ''التمويل والابتكار من أجل

مكافحة التلوث''، كما وافقت على عقد حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن موضوع ''السكان والتلوث'' يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

جيم - الحضور

١٥- مُثل ١٥٧ بلدا من البلدان الأعضاء في الدورة، وهي: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عُمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

١٦- ومُثلت الدولتان التاليتان غير العضوين: الكرسي الرسولي ودولة فلسطين.

١٧- وكانت أجهزة الأمم المتحدة، ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية ممثلة في الاجتماع: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المكتب التنفيذي للأمين العام، الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رئاسة الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمانة اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، أمانة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، أمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، أمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم

المتحدة في جنيف، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، برنامج الأغذية العالمي.

١٨- وشارك في الدورة ممثلو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرفق البيئة العالمية، الصندوق الأخضر للمناخ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة الطيران المدني الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الاتحاد البريدي العالمي، مجموعة البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة التجارة العالمية.

١٩- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع: الاتحاد الأفريقي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنوع البيولوجي، التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي، أمانة الكمنولث، منظمة التعاون الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، المعهد العالمي للنمو الأخضر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مبادرة الشعاب المرجانية الدولية، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جامعة الدول العربية، لجنة نهر الميكونغ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، المركز الإقليمي لمصادر لطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا.

٢٠- وإضافةً إلى ذلك مُثل عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بصفة مراقبة. وترد في الوثيقة UNEP/EA.3/INF/17 قائمة كاملة بالمشاركين في الدورة الثالثة لجمعية البيئة، وعلى الإنترنت في الرابط http://hdl.handle.net/20.500.11822/22767.

دال - البيانات العامة التي أدلت بها المجموعات الإقليمية

٢١- عقب افتتاح الدورة، أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء ببيانات عامة عن بنود جدول أعمال الدورة الحالية.

١ - مجموعة الـ ٧٧ والصين

٢٢- تكلم ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن الأمل في أن تكون جمعية البيئة أهلاً للمسؤوليات التي أنيطت بها بوصفها هيئة صنع القرار الرئيسية في مجال البيئة. وأضاف أن على المجتمع الدولي، في مسعاه لتحقيق هدف الكوكب الخالي من التلوث، أن يبذل وسعه كجسد واحد لا تعوقه المخططات الفردية والرغبة في التحايل على الالتزامات المقطوعة على أعلى مستويات القيادة السياسية. وأشار إلى أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو أكبر التحديات العالمية، مشدداً على أنه يجب السعي لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، على النحو المبين في خطة العام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وذلك بطريقة متوازنة ومتكاملة. وقال إن خطة العام ٢٠٣٠ تكملها خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ورحب أيضاً باتفاق باريس ودعا الأطراف إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

٢ - الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

٢٣- تكلم ممثل إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فقال إن البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا تؤيد بيانه. وأثنى على المبادرة الواعدة بعقد الدورة الثالثة لجمعية البيئة مباشرة بعد الاجتماع المفتوح

العضوية للجنة الممثلين الدائمين، ورحب بالروح التوفيقية التي مكنت المشاركين في ذلك الاجتماع من التوصل إلى توافق في الآراء، وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى أن تُسفر الدورة الحالية عن وثيقة تحظى بتوافق الآراء، وترسم معالم رؤية طويلة الأجل للتصدي للتلوث بكل تعقيداته. وأضاف أنه على النحو الذي تم تأكيده في مشروع القرار المتعلق بالبيئة والصحة، فإن من الأهمية بمكان أن يستند العمل المشترك إلى مبدأ التحوط، وأن يُنتهج نهج شامل تجاه تلك المسألة. وفي ذلك الصدد قال إن الاتحاد الأوروبي يدعو المدير التنفيذي إلى تعزيز التعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة والقطاع الخاص من أجل مساعدة البلدان على وضع سياسات بيئية وصحية متكاملة وتقييمات بيئية وصحية للمخاطر.

٣ - الدول الأفريقية

٢٤- تكلم ممثل غابون باسم الدول الأفريقية، بوصفه رئيساً للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، فقال إن التلوث يشكل تهديداً خطيراً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها، وكذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومن ثم فهو موضوع مناسب للدورة الحالية. وأضاف أن القضاء على الفقر هو أكبر التحديات العالمية على الإطلاق، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم فإن أي تدبير لكبح التلوث لن يحفز التحول الاجتماعي الذي تشتد الحاجة إليه لتحقيق التنمية المستدامة في القارة ما لم يدعم القضاء على الفقر. ومضى قائلاً إن المنتديات الإقليمية مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لا تزال تضطلع بدور بالغ الأهمية في الجمعية، من خلال تعزيز الصلات بين جدول أعمال البيئة العالمي والأنشطة المضطلع بها على المستويين الإقليمي والوطني، وتعزيز التعاون الأقاليمي؛ ولذلك فمن الضروري للغاية مواصلة تعزيز تلك المحافل. وقال إنه لاحظ عند استعراضه لنتائج المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، المعقود في ليبرفيل في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أن الوزراء سعوا إلى إيجاد حلول للتلوث ذات منحى إنمائي، وتعزز جهود القضاء على الفقر. وشدد على أن التنفيذ الفعال لجميع القرارات المطروحة أمام الجمعية سوف يتطلب بناء القدرات والدعم المالي ونقل التكنولوجيا.

٤ - دول آسيا والمحيط الهادئ

٢٥- تحدث ممثل عُمان باسم دول آسيا والمحيط الهادئ، فقال إن المنطقة التي يمثلها ملتزمة تماماً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعهدات مماثلة أخرى، مثل اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا وإعلان سنداي. وأشار إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشمل بلداناً من جميع مستويات التنمية، ملاحظاً أن التنمية لها ثمنها، فالإنتاج غير المستدام يؤثر على البيئة ويتسبب في إحداث آثار سلبية من قبيل العواصف الرملية والترابية، والتلوث البري والبحري وغيرها من الآثار على الصحة البشرية. وبناء على ذلك، اعتمد قادة البيئة على الصعيد الإقليمي ميثاقاً بشأن التنمية المستدامة وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وسلطوا الضوء أيضاً على التهديد الذي يشكله تغير المناخ على التنمية المستدامة، واعتمدوا برنامجاً مرناً بشأن تغير المناخ ورؤية طويلة الأجل بشأن المحافظة على المحيطات. ومن بين الأولويات البيئية لهذه المنطقة، أبرز الممثل الحاجة إلى حماية البيئات الجبلية والتنوع الطبيعي، والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية وما يترتب عليها من آثار على الصحة البشرية، والتدابير الرامية إلى الحفاظ على البيئة في أوقات النزاع وحمايتها من الأعمال الإرهابية. وفي هذا السياق، أكد مجدداً التزام المنطقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالسعي لتحقيق مستقبل خال من التلوث.

٥ - دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٦- تحدثت ممثلة كولومبيا باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن المنطقة تحبذ بقوة اعتماد إعلان وزاري يعكس التطلعات العالمية إلى كوكب خالٍ من التلوث.

٢٧- وأضافت أن المنطقة تعترف بالدور الهام الذي تضطلع الجمعية به بوصفها الهيئة الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي. وبناء على ذلك، من الأهمية بمكان ضمان المشاركة الفعالة لجميع البلدان في المنطقة في تلك الهيئة التي تتخذ القرارات، بغية كفالة الشفافية والشمول وتعزيز طابعها العالمي. وتجلت الهشاشة البيئية للمنطقة والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات استجابة مشتركة في العديد من الظواهر المناخية الحادة التي تسببت في أضرار تزيد قيمتها على ٢٠٠ مليون دولار. وفي الدورة الحالية، تقدم المنطقة مقترحات لمقررات تعالج القضايا ذات الأولوية في إطار السعي إلى تحقيق هدف الجمعية وتهدف إلى تعزيز موقفها.

هاء - بيانات عامة من كيانات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية

٢٨- قامت الأمينة التنفيذية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيدة باتريسيا إسبينوزا، في معرض وصفها لتغير المناخ كظاهرة ترتبط تقريباً بجميع التحديات الرئيسية التي تواجه الإنسانية، بتقديم لمحة عامة عن التحديات والتطورات المستجدة على صعيد تغير المناخ. وأبرزت *التقرير عن فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٧* الذي أصدره برنامج البيئة أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق فإنه لا يزال غير كاف، وقد تكون السنة المقبلة حاسمة في التقليل من المخاطر المرتبطة بالمناخ ومساعدة المتضررين منه.

٢٩- واعتبر المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد تيغنوورك غيتو، أن التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وكذلك الصناديق والاتفاقيات والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وشركاء التنمية، هو أمر لا غنى عنه لمواجهة التحديات البيئية وتحديات التنمية المستدامة.

٣٠- وقال المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، السيد خوان كارلوس، إن الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في العام ٢٠١٦ كانت قد أكدت عدداً من المفاهيم الرئيسية أولها أن الإدارة الجيدة للتوسع الحضري يمكن أن تشجع التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة. ولكن الصعوبة تكمن في أنها تدعو إلى الإخلاص السياسي وإلى وجود الأطر التشريعية والحضرية والمالية المناسبة، وبالإضافة إلى ذلك تظهر هيمنة التوسع الحضري التلقائي الذي ينذر بتحديات مستقبلية في المناطق الحضرية غير الخاضعة للتخطيط.

٣١- وأشارت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيدة ماري تشاتاردوفا، إلى حدوث عدد من التطورات الإيجابية نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مشيرة إلى ضرورة توسيع نطاق ما تقدمه الحكومات والقطاع الخاص من أمثلة على الابتكار من أجل مكافحة التلوث. وأضافت أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفته الكيان الجامع للجان الأمم المتحدة الفنية والإقليمية ووكالاتها التنفيذية والمتخصصة، يجمع بين الشركاء العاملين على تحقيق التنمية المستدامة، ويسعى في نفس الوقت لإذكاء الوعي وتشجيع العمل على نطاق أوسع عن طريق تقاسم ما لديه من معارف وتجارب.

٣٢- وأدلى أحد الممثلين ببيان باسم الممثل الإقليمي المنتخب لربط جماعات المجتمع المدني في مناطقها بعملية جمعية البيئة وإسماع صوت المجتمعات الشعبية المحلية المتضررة من الدمار البيئي والتلوث في جميع أنحاء العالم.

٣٣- وتحدث ممثل باسم المجموعات الرئيسية للنساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والعمال والنقابات العمالية والأوساط العلمية والتكنولوجية، ونادى بالتصدي للتلوث عن طريق تغيير منهجي بالانتقال بعيداً عن

النموذج الاقتصادي الذي شكلته الحكومات والأعمال التجارية. فبدلاً من تقديم إعانات إلى الشركات التي تتسبب في التلوث ينبغي أن تُلزم تلك الشركات بالتنظيف وتعويض المجتمعات المحلية المتضررة. وأضاف ممثل المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية أن الشعوب الأصلية التي تحاول الدفاع عن أراضيها ضد التلوث تعاني من انتهاكات شتى لحقوق الإنسان تصل إلى حد القتل، واقترح عدداً من التدابير لمعالجة الوضع. وفي المقابل أضافت ممثلة المجموعة الرئيسية المعنية بالمرأة أن الإرادة السياسية والقيادة والسياسات العالمية تمثل عناصر أساسية، وكذلك كفالة الاتساق بين الاتفاقيات البيئية والجوانب البيئية لأهداف التنمية المستدامة. وفي بيان منفصل ألقي باسم الأطفال والشباب، أكد ممثلان على أهمية التعليم واقترحا أن يكون التعليم موضوعاً للدورة الرابعة لجمعية البيئة. وأخيراً، أوصى ممثل آخر تكلم أيضاً باسم الأوساط العلمية والتكنولوجية بأن تتخذ جمعية البيئة عدداً من الإجراءات تشمل إنشاء ''تحالف عالمي لعلوم المواطنين''، معللاً أن علوم المواطنين من شأنها أن تيسر التوصل إلى الحلول العلمية والمجتمعية وتوفر سبلاً لإدماج المعارف المحلية والأصلية.

٣٤- وذكر ممثل المجموعة الرئيسية للأعمال التجارية والصناعة أن كل مصدر من مصادر التلوث يتطلب استجابات محددة ومصممة للغرض المتوخى منها وتعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وشدد على أهمية بناء القدرات والهياكل الأساسية على الصعيد الوطني من أجل معالجة التلوث عن طريق التنظيم والإدارة السليمين، والخيارات الواقعية للابتكار والسياسات العامة والشراكات. ويمكن أن تسهم الأعمال التجارية بالتجربة والدراية والقدرات الابتكارية في جميع القطاعات، وهي على استعداد للعمل مع الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتخفيض التلوث والمخاطر المرتبطة به.

٣٥- وتحدثت ممثلة باسم المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية فقالت إن الحكومات المحلية والإقليمية هي جهات شريكة تتسم بأهمية حاسمة في مكافحة التلوث بالنظر إلى دورها في مجالات من قبيل وضع السياسات، والتوعية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني. ويمكن أيضاً الاستفادة من مهامها للإسهام في تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية، وتعزيز قنوات الاتساق والتنسيق والتعاون على جميع المستويات الحكومية، وتعزيز كفاءة محطات رصد التلوث في توفير البيانات الأساسية. وأضافت أن على الأمم المتحدة أن تسعى من جانبها إلى اتباع نهج متكامل تجاه التلوث من أجل ضمان إنجاز البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٦- وتحدث ممثل باسم المجموعة الرئيسية للمزارعين، فحث الدول الأعضاء، على جملة أمور منها حظر مبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛ وتشجيع الزراعة الإيكولوجية والمزارع الطبيعية؛ ووقف استيلاء الشركات على الأراضي ووقف استخدام الكائنات المحورة وراثياً؛ ودعم الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان من أجل وضع صك دولي ملزم قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

واو - عمل اللجنة الجامعة

٣٧- عقدت اللجنة الجامعة اجتماعين يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، للنظر في بنود جدول الأعمال المحالة إليها، واستأنفت الاجتماع الثاني لتختتم أعمالها مساء يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وخلال الجلسة العامة السادسة لجمعية البيئة، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

ثالثاً – وثائق تفويض الممثلين

٣٨- خلال الجلسة العامة السادسة لجمعية البيئة، المعقودة بعد ظهر يوم الأربعاء ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أفاد المقرر بأن المكتب تلقى ودرس وثائق تفويض الدول الأعضاء المقدمة وفقاً للمادتين ١٦ و١٧ من النظام الداخلي للجمعية. وأضاف أنه حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ كانت ٧٩ دولة من الدول الأعضاء قد قدمت إلى المدير التنفيذي لبرنامج البيئة وثائق تفويض رسمية صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية. ومنذ ذلك الحين، وردت وثائق تفويض رسمية من دولة عضو واحدة أخرى. وقال إن سبعاً وسبعين دولة عضواً قدمت معلومات عن تعيين ممثليها في جمعية البيئة عن طريق برقيات أو رسائل بالفاكس موجهة من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، أو رسالة أو مذكرة شفوية من البعثة المعنية، أو أي شكل آخر من أشكال الاتصال. وأضافت أن سبعاً وثلاثين دولة عضواً لم تقدم أية معلومات إلى المدير التنفيذي عن ممثليها، أو أعلنت أنها لن تشارك في الدورة الثالثة لجمعية البيئة. ومنذ اختتام الجمعية أعمال دورتها الثالثة، قامت خمس دول أعضاء، كانت قد قدمت وثائق تفويض مؤقتة، بتقديم نسخ أصلية لتلك الوثائق.

٣٩- وقد أحاطت جمعية البيئة علماً بتقرير المكتب عن وثائق التفويض.

رابعاً – تقرير لجنة الممثلين الدائمين (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٠- عرض السيد جون موريتي رئيس لجنة الممثلين الدائمين والممثل الدائم لبوتسوانا نتائج الاجتماع الثالث المفتوح للجنة الممثلين الدائمين، المعقود في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأشار إلى صيغة مسبقة لمشروع التقرير نُشرت على بوابة اللجنة (UNEP/CPR/141/2). وأفاد أن المسائل الرئيسية التي نظرت فيها اللجنة كانت إعداد مشاريع القرارات والمقررات، فضلاً عن الإعلان الوزاري، لكي تنظر فيها جمعية البيئة في دورتها الثالثة؛ وشؤون الإدارة والميزانية؛ وتحديث الطبعة السادسة من توقعات البيئة العالمية؛ وأداء الميزانية والبرنامج، بما في ذلك تنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن جمعية البيئة.

٤١- وفيما يتعلق بمشاريع القرارات والمقررات، قال السيد موريتي إن اللجنة قد نجحت في دمج القرارات التي تتناول مسائل متشابهة، ووافقت على إحالة ما مجموعه ١١ مشروع قرار و٣ مشاريع مقررات من أصل ١٩ قراراً و٤ مشاريع مقررات قُدمت إلى اللجنة في البداية. ومن تلك القرارات والمقررات، وافقت اللجنة على أن توصي الجمعية باعتماد ٦ مشاريع قرارات ومشروعي مقررين.

٤٢- وبالمثل، وافقت اللجنة على أن تحيل مشروع الإعلان الوزاري إلى جمعية البيئة لكي تنظر فيه مع احتمال اعتماده، وهو الإعلان الذي يسر رئيس جمعية البيئة عقد مشاورات بشأنه أثناء الاجتماع الثالث للجنة المفتوحة العضوية.

٤٣- وعقب العرض، وافقت جمعية البيئة أن تحيل إلى اللجنة الجامعة مشاريع القرارات بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛ والبيئة والصحة؛ ومنع التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من الإرهاب والنزاع المسلح، فضلاً عن مشروع المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت، وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، لوضعها في صيغتها النهائية.

٤٤- وقررت الجمعية كذلك أن تحيل إلى اللجنة الجامعة مشروعي قرارين جديدين لم تنظر فيهما لجنة الممثلين الدائمين من قبل، ويتعلقان، بتعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز مهام مقر برنامج البيئة في نيروبي.

٤٥- وأعرب ممثل، أيدته ممثلة أخرى، عن تقديره للجنة الممثلين الدائمين لما أنجزته من أعمال في إطار الاستعداد للدورة الحالية واقترح أن يُعدل مشروع المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجمعية وتاريخ ومكان انعقادها لكفالة عقد الاجتماع الرابع المفتوح للجنة قبيل انعقاد الدورة الرابعة للجمعية. وقال الممثل إنه سيقدم اقتراحاً عملياً لكي تنظر فيه اللجنة الجامعة.

٤٦- ونظرت اللجنة الجامعة في بند جدول الأعمال ٤ ومشاريع المقررات ذات الصلة به. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة الجامعة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

خامساً - أداء برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك تنفيذ قرارات جمعية البيئة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٧- أحاطت الجمعية علماً في جلستها العامة الأولى بتقرير رئيس لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية عن أداء برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك تنفيذ قرارات جمعية البيئة.

سادساً - المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية (البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٨- بناء على توصية لجنة الممثلين الدائمين الواردة في تقرير رئيس لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، اتخذت الجمعية القرار ٣/٣ المتعلق بإدارة الصناديق الاستئمانية والتبرعات المخصصة، واختتمت النظر في ذلك البند من جدول الأعمال في جلستها العامة السادسة.

سابعاً - المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية (البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٩- نظرت اللجنة الجامعة في البند ٧ ومشاريع القرارات ذات الصلة به. وخلال الجلسة العامة السادسة لجمعية البيئة، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثاني لهذا المحضر.

ثامناً - المستجدات فيما يتعلق بالإصدار السادس للتقرير عن توقعات البيئة العالمية (البند ٨ من جدول الأعمال)

٥٠- اعتمدت الجمعية في جلستها العامة السادسة، بناء على توصية لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، المقرر ١/٣ المتعلق بتمديد موعد تسليم الطبعة السادسة من تقرير توقعات البيئة العالمية. وقد طلبت الجمعية إلى المدير التنفيذي في ذلك المقرر إصدار الطبعة السادسة من تقرير توقعات البيئة العالمية قبل الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بثلاثة أشهر، وتقديم التقرير والموجز الخاص بمقرري السياسات المرفق به لكي تنظر فيهما جمعية البيئة مع احتمال اعتمادهما خلال دورتها الرابعة.

تاسعاً - الجزء الرفيع المستوى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٥١- اتخذت الجلسات العامة من الثالثة إلى الخامسة، المعقودة صباح وبعد ظهر يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر وصباح يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شكل جزء رفيع المستوى، وذلك بموجب البند ٩ من جدول الأعمال. واشتمل الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع على افتتاح رسمي وجلسات عامة وزارية تضمنت حواراً تفاعلياً حول الموضوع الجامع وهو ''نحو كوكب خالٍ من التلوث''، واشتملت هذه الاجتماعات على جلسة افتتاحية أدلى ببيانات خلالها متحدثون رفيعو المستوى، وأُدلي ببيانات وطنية وأُجريت حوارات قيادية، وعُقد حوار متعدد أصحاب المصلحة، وكذلك جلسة عامة لمعالجة النقاط المتبقية، وجلسة عامة ختامية. واستندت المناقشات إلى تقرير معلومات أساسية قدمه المدير التنفيذي بشأن موضوع الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ''نحو كوكب خالٍ من التلوث'' (UNEP/EA.3/25).

٥٢- وبدأ الجزء الرفيع المستوى في تمام العاشرة من صباح يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وذلك بالتقاط صورة جماعية تذكارية للمشاركين في الصالة الرئيسية. وعقب تلك الفعالية أدلى المتحدثون الرئيسيون الرفيعو المستوى ببيانات.

١ - الكلمات الافتتاحية

٥٣- أدلى بكلمات افتتاحية رئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد أوهورو كينياتا رئيس كينيا؛ والسيد دافيد غرانغر رئيس غويانا، والسيد أنتوني كارمونا رئيس ترينيداد وتوباغو.

٥٤- وأشار رئيس جمعية البيئة في كلمته الافتتاحية إلى الاتفاق الأساسي الذي تم التوصل إليه أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد في استكهولم في ١٩٧٢، بأن لكل فرد الحق الأساسي في الحرية والمساواة وظروف المعيشة اللائقة، وذلك في بيئة من النوعية التي تسمح بأن يعيش الإنسان حياة الكرامة والرفاه، وهو المبدأ الذي يدعم السياسات البيئية في جميع أنحاء العالم منذ ذلك الحين، لا سيما أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المُنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢؛ والقمة العالمية للتنمية المستدامة، المنعقدة في جوهانسبرج في عام ٢٠٠٢؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢.

٥٥- وأشار المدير التنفيذي في كلمته إلى أن الخامس من كانون الأول/ديسمبر يوافق على نحو ملائم مناسبة اليوم الدولي الأول للضباب الدخاني، الذي يخلد ذكرى جميع من ماتوا قبل الأوان - موتا يمكن تفاديه، بسبب تلوث الهواء. غير أن الخبر السعيد هو أن حصة الفحم في خليط مصادر الطاقة التي تستخدمها البلدان آخذة الآن في التناقص تناقصاً مُدهشاً، وأن مصادر الطاقة المتجددة تزداد قوة تنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمثلة على الممارسات البيئية الرشيدة في جميع أرجاء الكوكب كثيرة ومتعددة، بدءا من الحظر المفروض على الأكياس البلاستيكية في كينيا ورواندا وبلدان أخرى إلى تشييد أول مطار يعمل بالطاقة الشمسية على المستوى العالمي في الهند. وأضاف أنه يجب استلهام الدروس من مثل هذه المبادرات، وأن القيادة السياسية التي أبدتها تلك البلدان ينبغي أن تُحتذى عالمياً.

٥٦- وفي كلمته إلى المشاركين، أشاد السيد كينياتا بالموضوع الذي أُختير للدورة الحالية وقال إنه موضوع مناسب بصفة خاصة. وأنه حتى زمن قريب نسبياً، كان السعي إلى تحقيق الرخاء يتم مع إيلاء القليل جداً من الاعتبار للتكاليف البيئية. أما اليوم وعلى المستوى العالمي، فتظهر نتائج تلك المواقف غير الاكتراثية بصورة واضحة جداً للعيان. وأن الممثلين من جميع أنحاء العالم قد اجتمعوا في هذه الدورة لأنهم أخيراً قد تعلموا هذا الدرس: وهو أن الرخاء الدائم للجميع يكون غير ممكن ما لم تحظ الثروة البيئية للكوكب بحماية الجميع. وأن هذه الدروس قد تعلمتها كينيا أيضاً حيث اتخذت مجموعة من التدابير التخفيفية، التي يأمل أن تُلهم البلدان الأخرى اتخاذ نفس الإجراءات. ثم التفت كينياتا إلى القضايا العالمية فأشار إلى مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (المؤتمر المعني بالمحيطات) الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والذي أبرز الأهمية المحورية للمحيطات بالنسبة لكوكبنا ولسكانه ورخائهم. وأضاف أن الاقتصاد الأزرق هو مصدر ضخم للثروة يمكن استغلاله في محاربة الفقر. وفي هذا السياق، وجه الانتباه إلى مبادرة كينيا لاستضافة مؤتمر المؤتمر الثاني المعني بالمحيطات المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، ولعقد مؤتمر عالمي بشأن الاقتصاد الأزرق في ٢٠١٨ تحضيراً لذلك المؤتمر.

٥٧- صرح السيد غرانغر في كلمته الافتتاحية بأن اختيار موضوع هذه الدورة يعكس الإدراك والتوافق المتزايدين على الصعيد الدولي بشأن الحاجة إلى تأكيد الأمن البيئي لجميع البشر، وذلك عن طريق التصدي للتلوث. ومضى

قائلاً إنه لمعالجة التلوث يصبح من الضروري القيام بحملات مستدامة لتعميق الوعي وتثقيف الأسر والمجتمعات المحلية والأفراد في جميع أنحاء العالم بشأن الحاجة الماسة إلى معالجة التلوث؛ وأنه ينبغي تعزيز التعاون الدولي بشأن التلوث لكفالة حصول الدول الصغيرة وغيرها من الدول على التمويل الدولي وعلى التكنولوجيا المناسبة، التي يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنسيق الإجراءات الخاصة بها؛ وأن القوانين ذات الصلة بالتلوث، بدءاً من القوانين البلدية ذات الصلة بالتعدين إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يجب أن تُنفذ بصورة فعالة وأن يتم إنفاذها.

٥٨- ووجه الاهتمام إلى الجهود التي تبذلها غيانا لكي تصبح نموذجاً ''للدولة الخضراء''، بطرق من بينها إنشاء مناطق محمية جديدة لأجل حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من تهديد التلوث، مضيفاً أن الدول الأصغر مثل غيانا تمتلك قدرات محدودة وأنها تحتاج إلى الدعم الدولي لتحقيق أهداف التنمية الخضراء، معرباً عن أمله بأن تُبرز جمعية البيئة قضية الكوكب الخالي من التلوث لمنفعة كل من أجيال الحاضر والمستقبل.

٥٩- وصرح السيد كارمونا في كلمته بأن التلوث هو سرطان يجب معالجته عن طريق حلول طويلة الأجل وتتأسس على مبادئ التعددية والتكافل والمساواة بين الأجيال وضمنها، وكذلك الشراكات التعاونية بين الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما يشمل المنظمات البيئية غير الحكومية.

٦٠- وفي الختام، قال إن دحر التلوث سيساعد البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٦ و٧ و١١ و١٣ و١٤ و١٥، وأعرب عن أمله في أن توافق جمعية البيئة على ''ميثاق عالمي'' بشأن التلوث يجعل منع التلوث من الأولويات ويمهد لتحسين إدارة المحيطات، ولاستهلاك وإنتاج أكثر استدامة، ولإقامة شراكات لأصحاب المصلحة المتعددين تعالج التلوث والتثقيف فيما يتعلق بالتلوث، وتبين من خلال الحوار المفتوح، أن العلاقة التكافلية بين التنمية الاقتصادية والسلامة البيئية ممكنة وضرورية في نفس الوقت.

٢ - بيانات ممثلي الدول الأعضاء

٦١- وأدلى وزراء وغيرهم من ممثلي البلدان الرفيعي المستوى ببيانات تناولت موضوع ''نحو كوكب خالي من التلوث''. وأعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم لجميع هؤلاء الذين عملوا بكد لإعداد هذا الاجتماع وتنظيمه، ولحكومة كينيا وشعبها لاستضافتهما الاجتماع.

٦٢- ووضع العديد من الممثلين الاجتماع الحالي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ضمن السياق الأوسع لعدد من الاتفاقات العالمية الحاسمة ذات الصلة بالبيئة التي أُبرمت في الآونة الأخيرة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واتفاقية مينماتا بشأن الزئبق. وشدد عدة ممثلين على التزام بلدانهم بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وغيرها من التدابير التي تعكس الترابط القائم بين تلك الاتفاقات والحاجة إلى اتباع نهج شامل لمكافحة التحديات البيئية التي تواجه الكوكب. وفي هذا الصدد، أبرز بعض الممثلين أيضا أهمية أوجه التآزر مع اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وكذلك مع بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

٦٣- وألمح العديد من المتكلمين إلى التحديات الهائلة التي تجري مواجهتها في تحقيق الأهداف البيئية العالمية. فالمخاطر البيئية تسبب ملايين الوفيات سنوياً في العالم، بما في ذلك تلك الناتجة عن الهواء الملوث والأمراض المنقولة بالماء. وتعاني بلدان كثيرة من الآثار السلبية لتغير المناخ والاحترار العالمي، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وتزايد حدوث الأعاصير وحرائق الغابات والتصحر وذوبان الصفائح الجليدية. ووجه أحد الممثلين الانتباه إلى

المساهمة الكبيرة لانبعاثات الكربون الأسود في ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة القطبية الجنوبية، مما يعجل بتغير المناخ على الصعيد العالمي. وأبرز عدة ممثلين التحديات الخاصة التي تواجهها بعض البلدان الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٤- وبالنظر إلى حجم التحدي البيئي العالمي وتنوعه، قال العديد من الممثلين إن موضوع الدورة الحالية لجمعية البيئة – نحو كوكب خالي من التلوث – جاء في الوقت المناسب وفي محله تماماً. وسلم عدد منهم بالصلة بين هذا الهدف والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، للفئات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً، ولا سيما سكان المناطق الحضرية، المعرضة بصفة خاصة للتلوث الكيميائي وتلوث الغلاف الجوي والمياه. ورحب عدة ممثلين بتقرير المدير التنفيذي المعنون ''نحو كوكب خالي من التلوث''، بوصفه إضافة قيمة تثري المناقشة العالمية بشأن كيفية مكافحة التلوث بجميع أشكاله. وقال أحد الممثلين إن من الضروري وضع السياسات التي تطمح إلى ما هو أبعد من مجرد تخفيض التلوث وتهدف إلى إعادة تنشيط قدرات النظم الإيكولوجية على تجديد نفسها.

٦٥- وذكر بعض الممثلين المساهمات المالية والمساهمات التي قدموها لمكافحة التلوث ودعم جدول الأعمال البيئي العالمي في المجالات ذات الصلة بالتدابير الدولية والمحلية المتعلقة بالبحار الخالية من التلوث، والإدارة المسؤولة للبلاستيك، والهواء النقي، والحد من التلوث الصيدلاني، وشراكة العمل من أجل الاقتصاد الأخضر، والمركز التعاوني الدولي للكيمياء المستدامة الذي أنشئ حديثاً في بون بألمانيا.

٦٦- وأعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم للإعلان الوزاري بشأن ''كوكب خالي من التلوث'' الذي تناقشه جمعية البيئة في دورتها الحالية. وقال أحد الممثلين إن الإعلان يمهد الطريق لتنفيذ الآليات الإدارية والمؤسسية والتكنولوجية والمالية التي ستمكن من توسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى منع تلوث الهواء والأرض والتربة والمياه العذبة والمحيطات والتخفيف منه وإدارته. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي أن تكون رسالة الوثيقة واضحة ومركزة، وأن تكون متاحة لاطلاع جميع أصحاب المصلحة. وقال أحد الممثلين إن الإعلان مهم للظهور السياسي والمصداقية السياسية لجمعية البيئة.

٦٧- وسلط عدد من الممثلين الضوء على التدابير المختلفة التي يمكن اتخاذها في إطار اتباع نهج منسق يكون فيه تخفيض التلوث ناتجاً عن خطة أوسع نطاقاً تراعي المنظور البيئي. وقال أحد الممثلين إن هناك حاجة ملحة إلى سد الثغرات في الأطر التنظيمية القائمة للتأكد من تناول جميع أشكال التلوث، وأيد وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن الحفظ والاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، على سبيل المثال في قاع البحر.

٦٨- وشدد أحد الممثلين على ضرورة إدماج السياسات الاقتصادية والبيئية، مشيراً إلى أن فرص نجاح الأنشطة البيئية تكون أكبر عندما تتسق مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وقال ممثل آخر إن السياسات الاقتصادية يجب أن تتزامن مع التنمية المستدامة، على النحو المتوخى في ''المستقبل الذي نصبو إليه''. وقال ممثل آخر إن التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم النامي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة يتمثل في تحقيق مسار إنمائي متوازن لا يقتصر التقدم المحرز فيه على الناحية الكمية وحدها ولكنه يشمل نوعية حياة الناس، ولا سيما الضعفاء والمحرومين. وقال بعض الممثلين إن الرؤية المتمثلة في التعايش المتناغم بين الناس والطبيعة تكمن في صميم جهودهم الوطنية لحماية البيئة وتحسين نوعية حياة السكان. وقال أحد الممثلين إن بلده يهدف إلى رعاية النظم الإيكولوجية بناء على احترام الطبيعة والتنمية الخضراء. وقال ممثل آخر إن الاقتصاد لا ينبغي أن يعتبر عدواً للبيئة؛ فالازدهار

والنمو يمكن أن يتحققا بوسائل لا تنطوي على الاستهلاك المفرط أو الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية على حساب البيئة.

٦٩- وقال عدة ممثلين إن هناك ضرورة متنامية لإيجاد حلول مبتكرة لمكافحة التهديدات البيئية عموماً والتلوث بوجه خاص. وأثنى أحد الممثلين على إدراج معرض الابتكار المستدام ضمن الأنشطة التي تنفذ حول الدورة الحالية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة كوسيلة لعرض التكنولوجيا المستدامة، وأشاد بالجهود التي يبذلها برنامج البيئة لعقد اجتماعات تضم مختلف أصحاب المصلحة في منتدى العلوم والسياسات والأعمال التجارية. وأبرز بعض الممثلين أهمية الحلول الحديثة في البيئات الحضرية المعقدة، بما في ذلك تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وأنواع التكنولوجيا الأقل كثافة وشبكات النقل الذكية. وقال أحد الممثلين إن القطاع الخاص يمكن أن يقوم بدور رئيسي في الابتكار التكنولوجي وفي تطوير الآليات المستدامة للتمويل والاستثمار.

٧٠- واعتُبرت الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات مجالاً ذا أهمية خاصة في مكافحة التلوث. وحث عدة ممثلين على اعتماد نهج ''الاقتصاد الدائري'' لتحقيق الإدارة الوقائية والفعالة للنفايات الصلبة. وشدد ممثل آخر على أهمية قيام البلدان النامية بمبدأ توسيع نطاق مسؤولية المنتجين وإدارة المواد الإلكترونية الهالكة المستوردة. وأكد أحد الممثلين على أهمية مواصلة ترشيد الأدوات التقنية والمالية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، نحو دعم المسؤولية الممتدة للمنتجين لإدارة النفايات والمواد الكيميائية.

٧١- وجرى تحديد انتشار المنتجات والنفايات البلاستيكية كمسألة أخرى ذات أهمية عالمية متنامية. فنفايات البلاستيك بما فيها المنتجات البلاستيكية المرمية من الأكياس والحاويات واللدائن الدقيقة موجودة في كل مكان، حتى في أنأى المواقع من البيئة البحرية والبرية. وقال عدد من الممثلين إن بلدانهم حظرت تصنيع الأكياس البلاستيكية واستخدامها أو أنها بصدد القيام بذلك، وستوسع نطاق الحظر ليشمل الأنواع الأخرى من المنتجات البلاستيكية في المستقبل. واعتبرت القمامة البحرية ذات أولوية خاصة لاتخاذ الإجراءات بشأنها، وأشار عدة ممثلين إلى تأييد بلدانهم لمبادرات من قبيل حملة البحار النظيفة وتحالف وقف النفايات البلاستيكية ومشاركتها في هذه المبادرات.

٧٢- وكانت قيمة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق الأهداف البيئية موضوعاً رئيسياً. وعلى الصعيد الوطني، يتعين على الحكومات إشراك القطاع الصناعي والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب وغيرهم في صياغة السياسات واتخاذ القرارات من أجل التوصل إلى دعم واسع النطاق وإذكاء الوعي بين جميع أفراد المجتمع وتشجيع الالتزام البيئي. وعلى الصعيد الدولي، يمثل التعاون بين البلدان أمراً أساسياً نظراً للطابع العابر للحدود الذي يتسم به العديد من أشكال التلوث.

٧٣- وأولى عدد من الممثلين أهمية لنموذج التعاون الذي يعترف بالقدرات والاحتياجات المختلفة للبلدان. وقال عدة ممثلين إن على البلدان المتقدمة النمو أن تدعم البلدان النامية وتساعدها بما يتفق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، مع التسليم بحق البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال أحد الممثلين إن وضع ''مؤشرات الاقتصاد الأخضر'' سيمكن البلدان من تنفيذ السياسات الملائمة وفقاً للأولويات والقدرات الوطنية لكل منها، وأعرب عن أمله في أن تحظى الالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي من حيث التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل البلدان النامية بالاحترام الكامل.

٧٤- وفي سياق تنامي القلق إزاء حجم الأضرار البيئية التي تلحق بالكوكب، والوعي المتزايد بالحاجة الماسة إلى تصحيح الوضع قبل أن تصبح التغيرات دائمة وغير قابلة للإصلاح، يحظى دور برنامج البيئة بوصفه هيئة الأمم

المتحدة المكلفة بمعالجة القضايا البيئية بمستوى جديد من الأهمية. وبالمثل، مثلما أفاد أحد الممثلين، فإن جمعية البيئة هي المحفل العالمي الرئيسي للتصدي للتحديات البيئية الأساسية التي تواجهها البشرية.

٣ - بيانات ممثلي كيانات الأمم المتحدة

٧٥- تحدث ممثل للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن أثر التلوث على أفريقيا، وعن رؤية اللجنة لتنمية القارة على نحو خال من التلوث ويتسم بالصمود إزاء تغير المناخ. ولا تزال الزراعة تمثل الدعامة الأساسية للاقتصادات في أفريقيا، ومع تحديث النظم الزراعية ستتزايد التكاليف المتصلة بالتلوث ما لم تتبع القارة التصنيع الأخضر من أجل إيجاد فرص العمل والحفاظ على الموارد الطبيعية. وأضاف أنه آن الأوان لكي تبرز أفريقيا كرائدة في تطوير أنواع التكنولوجيا الخضراء ولكي تستفيد من النمو الشامل للجميع والأمن في مجال الطاقة الذي تنطوي عليه التنمية المنخفضة الكربون.

٧٦- وقالت ممثلة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا إن معالجة التلوث والآثار السلبية لتغير المناخ تتخذ موقعاً بارزاً في أعمال التحليل والدعوة التي يجريها المكتب، والتي تركز على حشد الدعم الدولي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا. ولذلك نظم المكتب حلقات نقاش رفيعة المستوى واجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن المواضيع ذات الصلة وركز استعراضاته على الالتزامات الإنمائية بشأن المجالات المواضيعية الرئيسية لتغير المناخ والاستدامة البيئية. وأضافت أنها تتطلع إلى التوصيات السياساتية التي ستصدر عن جمعية البيئة من أجل تحقيق كوكب خال من التلوث، مشيرة إلى أن هذه التوصيات ستعزز أيضاً تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي التحويلية الطموحة للعام ٢٠٦٣.

٧٧- وتحدث ممثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ باسم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فأبرز دور المنظمة في مجال مكافحة التلوث، الذي يشمل توفير البيانات المتصلة بالمناخ التي تشكل القاعدة العلمية للمفاوضات العالمية ولرصد الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وأضاف أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعمل أيضاً على وضع نظام معلومات لغازات الاحتباس الحراري، وتضع كذلك الأولوية لإدماج الخدمات البيئية الحضرية المتعلقة بالطقس والمناخ والمياه من أجل المساعدة في معالجة المشاكل المرتبطة بالتوسع الحضري السريع. وفي غضون ذلك، قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بتقييم علم تغير المناخ من حيث الآثار والمخاطر والخيارات المتاحة للاستجابة. وفي معرض إشارته إلى اعتماد الهيئة على التمويل الطوعي، دعا إلى تقديم مساهمات علمية ومالية متعددة السنوات من أجل دعم عمل الهيئة الذي يتسم بالكثافة والصعوبة الشديدة.

٧٨- وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إن التلوث له آثار سلبية على التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان، ويؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والمحرومين، ويدفع بذلك نحو اللامساواة. ويتعين على الحكومات حماية تلك الحقوق من الضرر المرتبط بالتلوث عن طريق ما يناسب ذلك من النظم والتشريعات وعمليات وضع السياسات بشأن المسائل البيئية. وبالمثل، يجب عليها أن تضمن أيضاً إمكانية لجوء الضحايا الذين يلحق بهم هذا الضرر إلى القضاء بناء على مبدأ ''الملوِّث يدفع'' وكذلك إمكانية حصولهم على المعلومات وإمكانية مشاركتهم في صنع القرارات بشأن المسائل البيئية. ويجب أيضاً كفالة الحرية للجميع في ممارسة جميع هذه الحقوق دون التعرض لأعمال انتقامية. وباختصار، فمن الضروري أن تتجسد التزامات حقوق الإنسان في نتائج منتديات من قبيل جمعية البيئة.

٤ - بيانات ممثلي المنظمات الحكومية الدولية

٧٩- أبرز ممثل أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ في بيانه النواحي التي يهدد بها التلوث منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما بالنظر إلى الانتقال الذي تشهده المنطقة حالياً إلى اقتصادات الاستهلاك. والمنطقة معرضة بشكل خاص للتلوث البحري ولتدهور البيئة الساحلية والبحرية بسبب آثار تغير المناخ، بما في ذلك تحمض المحيطات، وارتفاع درجات حرارة البحر وارتفاع مستويات البحر وكذلك لازدياد الظواهر الجوية البالغة الشدة. ويكمن الحل في اعتماد الأفضل من المعارف والنماذج البديلة للاستهلاك والإنتاج، والحلول التكنولوجية المبتكرة، والإدارة المستدامة للمواد، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد، وتوخي الكيمياء الأقل إضراراً بالبيئة وأنواع التكنولوجيا النظيفة والاقتصادات الدائرية. وتعهدت أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ بتقديم دعمها لحملة دحر التلوث #BeatPollution للمساعدة على إنهاء التلوث في منطقة المحيط الهادئ.

٨٠- وتحدث ممثل آخر باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي، فأشار إلى أن أفريقيا تأتي في المركز الثاني بين القارات الأكثر جفافاً، فهي تحتوي على تسعة في المائة فقط من الموارد المائية العالمية لدعم ١٥ في المائة من سكان العالم. ويهدد التلوث بتفاقم الحالة ويزيد من حدة الفقر في أفريقيا، ولا سيما في البيئات الحضرية، حيث اكتظاظ حركة المرور، واستخدام المركبات القديمة، والتوسع الحضري واستخدام الخشب لأغراض الطاقة المنزلية هي من العوامل الرئيسية التي تسهم في التلوث. ويتمثل الحل في اقتران الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ مع التنمية المستدامة. وقد حددت مفوضية الاتحاد الأفريقي عدداً من المشاريع الإقليمية الرئيسية للطاقة المتجددة وهياكل النقل الأساسية التي تتمتع بإمكانية تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بدرجة كبيرة وتحويل أفريقيا إلى بالوعة للكربون. وتلزم الإجراءات الملموسة والتعاون على الصعيد الدولي، وكذلك فمشاركة الجهات صاحبة المصلحة، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومبادرات الاستهلاك المستدام وغيرها من المبادرات المعنية تؤدي جميعها دوراً رئيسياً.

٨١- ووجه ممثل عن التحالف العالمي المعني بالصحة ومكافحة التلوث الانتباه إلى *لجنة لانسيت المعنية بالتلوث والصحة*، وتقريرها الذي نشر في *مجلة لانسيت* في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وأبرز الأضرار الشديدة التي يُلحقها التلوث بالصحة والإنتاجية الاقتصادية. وينبغي على وجه السرعة تعميم إجراءات مكافحة التلوث ووضع الأولوية لها في خطط التنمية الوطنية والدولية، بحيث ترفع الحكومات من أهمية مكافحة التلوث في الميزانيات الإنمائية ويستجيب الشركاء في مجال التنمية لذلك على النحو المناسب. وينبغي أن تقيس برامج التصدي للتلوث مدى تعرض عامة الناس له، كما ينبغي وضع الأولوية للحلول استناداً إلى الآثار الصحية. ولا تزال هناك ثغرات البيانات: يحتاج صانعو القرارات إلى بيانات أوفى بشأن آثار التلوث على الصعيد المحلي، ولا سيما عن التعرض للمواد الكيميائية ذات السمية المعروفة وللملوثات الناشئة، مثل مسببات اختلال الغدد الصماء، والتي لا تؤخذ عموماً في الحسبان في الدراسات المتعلقة بالعبء العالمي للمرض. وسيستمر الانتقاص من تقدير التكاليف الحقيقية للتلوث إلى حين معالجة ثغرة البيانات.

٨٢- وقال ممثل جماعة شرق أفريقيا إن الجماعة ملتزمة بالاستثمار في إزالة المخاطر البيئية عن طريق تنفيذ البرامج المتكاملة والشاملة للجميع في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية وقطاعات الهياكل الأساسية، والتي تهدف إلى تحقيق جملة أمور منها حماية التنوع البيولوجي واستعادته؛ وتحسين تكنولوجيا الطاقة البديلة؛ والتقليل إلى أدنى حد ممكن من استخدام المبيدات الخطرة في الزراعة ومن استخدام المواد الكيميائية في المنازل والأماكن الأخرى؛ وتخفيض تهديدات المخاطر البيئية الناشئة. ومن أجل تحقيق تلك الغايات، تسعى الجماعة إلى وضع وتعهد قوائم الجرد والمعايير للانبعاثات الإقليمية والعابرة للحدود من الملوثات الرئيسية، كما تسعى إلى تسريع مسار تنفيذ برنامج

عملها بموجب الاتفاق الإطاري الإقليمي لمنطقة شرق أفريقيا بشأن تلوث الهواء. وهي علاوة على ذلك، مستعدة لإقامة شراكة في تنفيذ قرارات ومقررات جمعية البيئة.

٥ - الجلسة العامة الختامية

٨٣- تألفت الجلسة العامة الختامية، التي عُقدت في الجلسة العامة الخامسة صباح ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، من موجز للرسائل الرئيسية المستمدة من حوارات القيادة والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وقدمت ذلك الموجز واحدة من ميسري حوارات القيادة، السيدة بياتريس مارشال المذيعة الرئيسية في شبكة تلفزيون الصين العالمية، وميسر الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، السيد مايكل دودز، السفير الدولي لمدينة بون، بألمانيا؛ وتألفت أيضاً تحليل للالتزامات الطوعية التي تعهدت بها الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الصعيد العالمي، قدمه نائب المدير التنفيذي؛ والرسائل الرئيسية التي قدمتها شخصيتان بارزتان، رائد الفضاء السابق السيد راكيش شارما (الهند) ورائدة الفضاء السابقة السيدة ماي سي جميسون (الولايات المتحدة الأمريكية). وترد موجزات الرسائل الرئيسية لحوارات القيادة والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في المرفق الرابع لهذا المحضر.

٨٤- وبعد عرض موجز حوارات القيادة والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، عرض السيد إبراهيم تياو، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، شريط فيديو قصير أعدته الأمانة ويقدم تحليلاً أولياً للالتزامات والتعهدات الطوعية من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال من أجل معالجة التلوث، وقال إنها تظهر رغبتها المشتركة في التغيير.

٨٥- وبعد عرض الفيديو، قال السيد تياو إن الالتزامات والتعهدات التي قُدمت ليست سوى البداية، ولكنها إلى جانب القرارات والإعلان الوزاري الذي سيعتمد في الدورة الحالية، ستمكن برنامج البيئة من فهم أهداف واحتياجات الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة في قطاع الأعمال. وسيواصل برنامج البيئة جمع التعهدات والالتزامات وإطلاع الجهات الأخرى عليها، كما سيواصل رسم خريطة المعارف والخبرات التي تنطوي عليها، وسيواصل استخدام هذه المعلومات لتشكيل السياسات التي ستعمل كحافز لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي الختام، قال إن الأمانة مستعدة لتقديم الدعم للدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في جهودها الرامية إلى وضع خطط العمل التحويلية للتحرك نحو كوكب خال من التلوث.

٨٦- وقال السيد شارما إن كونه مقيماً في الهند ومشاهدته للكوكب من الفضاء منحه منظوراً فريداً عن تحديات تغير المناخ والتلوث. وأضاف أن الأدلة التي جمعت على الأرض ومن الفضاء الخارجي توضح أن الكوكب في محنة؛ وقال إن مصدر تلك المحنة هو النموذج الحالي للنمو الاقتصادي الذي لا يأخذ في الحسبان الموارد المحدودة للكوكب، وثقافة ونمط العيش القائمين على الاستهلاك اللذين تتمتع بهما شريحة من سكان العالم ويدفعان الصناعات التحويلية الملوِّثة، وتتطلع إلى بلوغهما شرائح متنامية من السكان في الاقتصادات الناشئة الكبيرة مثل الصين والهند، وستتمكن من اتباعهما في وقت قريب. وأضاف أن المساعي التي نفذت حتى الآن ركزت على التخفيض التدريجي للبصمة الكربونية الناجمة عن أنماط العيش المدفوعة بالاستهلاك، ولكن هذه الخطوات لا تكفي غالباً لمعالجة مشاكل تغير المناخ والتلوث.

٨٧- وجوهر المشكلة أنه ليس في وسع أي زعيم عالمي يتطلع إلى إعادة انتخابه أن يقدم تشريعاً يكبح بالقدر اللازم تطلعات المواطنين في مجال نمط العيش. وفي ضوء هذا الواقع، من المهم للغاية أن تضع جمعية البيئة الجمعية تدخلات قوية للتأثير في سلوك المستهلكين، ولا سيما المستهلكين من الأجيال المقبلة، لكي يفهم هؤلاء أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في غياب الاستهلاك المستدام. وتشمل هذه التدخلات تثقيف المستهلكين بشأن

أنماط العيش المستدامة وتثقيف الجيل المقبل بشأن النمو المستدام، وربما تشمل استخدام التعريفات والضرائب التجارية التي تفرض على المنتجات التي تُلحِق عمليات تصنيعها الضرر بالبيئة، وذلك كوسيلة للنهوض بالتصنيع المراعي للبيئة.

٨٨- وأشادت السيدة جميسون بجمعية البيئة لتكريسها الوقت للعمل من أجل مستقبل الكوكب والبقاء الفعلي للبشرية عن طريق معالجة التلوث والتدهور البيئي، مؤكدة أن الوقت يمثل حقاً مورداً لا يعوض وينبغي استخدامه بحكمة. وأضافت أن التلوث مسألة ملحة ومتزايدة، وهو نتيجة وناتج ثانوي للنفايات والإفراط، وكذلك لقصور الإجراءات الرامية إلى منعه والتصدي له على الرغم من توافر ما يكفي من البيانات والمعلومات، وعلى الرغم من وجود التكنولوجيا أيضاً في كثير من الحالات. ويعزى قسم من المشكلة إلى أن الأوساط المختلفة، بما فيها الحكومات والمنظمات غير الربحية والأعمال والأوساط العلمية والأكاديمية، تعمل كعوالم مختلفة ووفقاً للأهداف والاحتياجات والرؤى الخاصة بكل منها، ولكن جميع البشر يعيشون في حقيقة الأمر في عالم واحد وكوكب وحيد. وأطلعت الحضور على جانب من تجربتها على متن مكوك الفضاء في العام ١٩٩٢، فدعت جميع الممثلين إلى النظر بشكل متكرر إلى السماء المشتركة التي يعيش تحتها جميع البشر والتي تذكرهم بأنهم جميعاً جزء من الكوكب نفسه، ويرجح أن يظلوا كذلك لعدد لا يحصى من الأجيال.

٦ - اعتماد مشروع الإعلان الوزاري

٨٩- في أعقاب هذا الحوار، وجه الرئيس انتباه الدول الأعضاء إلى مشروع الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، بالصيغة التي أقرته بها اللجنة المفتوحة العضوية للممثلين الدائمين والمعدلة خلال الدورة الحالية بعد إجراء مزيد من المشاورات مع الوفود. وقال إن مشروع الإعلان أُعد في إطار عملية شفافة وشاملة ومفتوحة، ويأتي كثمرة شهور من المشاورات المستمرة في نيروبي والمناطق. ويعكس المشروع الإرادة السياسية للوزراء المجتمعين والتزامهم بالتصدي لتهديد التلوث، وتوليهم لمسؤوليتهم، كوزراء وقادة سياسيين في مجال البيئة، عن الاستجابة لجميع التحديات التي قد تعوق التقدم نحو كوكب خال من التلوث.

٩٠- واعتمدت الجمعية الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة، المعنون ''نحو كوكب خال من التلوث''. وينشر نص الإعلان بوصفه الوثيقة UNEP/EA.3/HLS.1 ويشار إليه أيضاً كجزء من نتائج الدورة الثالثة للجمعية العامة في الفرع العاشر من هذا المحضر.

٩١- وعقب اعتماد الإعلان، أعرب عدد من الممثلين عن ارتياحهم لهذه النتيجة واعتزازهم بها. وأكدوا أن العملية كانت بالفعل شاملة للجميع وشفافة وسادتها روح توفيقية، الأمر الذي أتاح التوصل إلى توافق في الآراء. ووصف عدد من الممثلين الإعلان بأنه إنجاز تاريخي، فهو الإعلان الوزاري الأول الذي يصدر عن جمعية البيئة، ويمثل شهادة على فلسفة الشراكة العالمية من أجل معالجة أحد التحديات الأكثر إلحاحاً في العصر الحديث. وقالوا إن من المهم للغاية، في ضوء الطابع العابر للحدود الذي يميز آثار التلوث، أن تستمر جميع الجهات صاحبة المصلحة - الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص - في هذه الشراكة وأن تتم ترجمة تطلعات الإعلان الآن إلى عمل مركَّز.

٩٢- وقال أحد الممثلين، وأيده في ذلك عدد آخر منهم، أن الفقرة ٨ (ي) من الإعلان ينبغي أن تُقرأ بالاقتران مع الغاية ذات الصلة في إطار الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة والفقرة ٣١ من خطة عمل أديس أبابا، فيما يتعلق بترشيد الإعانات غير الفعالة للوقود الأحفوري التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك، بوسائل منها التخلص التدريجي من هذه الإعانات.

٩٣- وأعرب أحد الممثلين، وأيده في رأيه في وقت لاحق ممثلان آخران، عن أسفه لأن نص الإعلان، على الرغم من طبيعته الشاملة بوجه عام، لم يتضمن أي إشارة إلى الآثار الضارة التي تلحق بالاستدامة الوطنية نتيجة للتدابير القسرية الانفرادية، مثل تلك المفروضة على بلده. ومضى يقول إن هذه التدابير، التي من شأنها أن تعيق الجهود الرامية إلى تحقيق خطة العام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، تؤثر على عدد من البلدان، التي انضمت إلى توافق الآراء، رغبة في عدم عرقلة توافق الآراء بشأن الإعلان، ولكن بشرط ألا يشكل هذا سابقة للتردد في المستقبل في تقبل ما تعتبره تلك البلدان عنصراً حيوياً من عناصر الإدارة البيئية. وأبرز ممثل آخر، مردداً هذه الشواغل، التكاليف المالية الثقيلة التي يتكبدها بلده من الحظر الطويل الأمد الذي تفرضه عليه دولة أخرى، وهي تكاليف منعته من تقديم المساهمات اللازمة إلى برنامج البيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٩٤- وقال ممثل آخر، مع تأكيده على دعم بلده لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية الأمم المتحدة للبيئة والقيمة التي يعلقها البلد على مساهمة برنامج البيئة في جهود العالم الجماعية الرامية إلى منع التلوث والتخفيف من آثاره، إنه يود التنويه إلى أن الإعلان، بما في ذلك النص الذي يوصف بأنه متفق عليه، لا ينطوي على أي نص ينشئ حقوقاً والتزامات بموجب القانون الدولي أو يؤثر عليها. وقال إن لدى وفد بلده شواغل أخرى بشأن الإشارات الواردة في الإعلان وفي تقرير الأمانة ''نحو كوكب خال من التلوث''، مثل تأكيد أن عشرات الآلاف من المواد الكيميائية تستخدم دون اختبارها أو وسمها أو تتبعها على النحو الملائم، وهو تأكيد ظل غير مدعم بالأدلة. وبالنسبة لنص الإعلان نفسه، فيما يتعلق بالفقرة ٤، وبينما يتواصل استعراض وتطوير السياسات المتعلقة بتغير المناخ، أشار إلى أن الأحكام المتعلقة بتغير المناخ في الإعلان لا تخل بمواقفها الآخذة في التطور. وفيما يتعلق بالفقرة ٨ (د)، أكد أن الأمر متروك للأطراف لكي تنظر ضمن نطاق التزامات كل منها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأولوياتها المحلية، فيما إذا كانت هناك سبل يمكن أو ينبغي بها التعجيل بتنفيذ تلك الاتفاقات.

٩٥- وأخيراً، قال إنه يفهم أن الطلب الوارد في الفقرة ١٤ إلى المدير التنفيذي أن يقدم خطة لتنفيذ نتائج الدورة الثالثة ينطبق تحديداً على القرارات التي اتخذتها الجمعية في دورتها الثالثة، وأن خطة التنفيذ المذكورة ستتعلق حصراً بتلك الإجراءات التي اقترح برنامج البيئة اتخاذها.

عاشراً – اعتماد نتائج الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٩٦- في الجلسة العامة الخامسة، اعتمدت الجمعية الإعلان الوزاري المعنون ''نحو كوكب خال من التلوث'' (UNEP/EA.3/HLS.1).

٩٧- وفي الجلسة العامة السادسة، اعتمدت جمعية البيئة بتوافق الآراء القرارات والمقررات التالية: يتاح الاطلاع على القرارات المنفردة في الوثائق من UNEP/EA.3/Res.1 إلى UNEP/EA.3/Res.11 على الموقع الشبكي للجمعية (unep.org/environmentassembly).

القرار	*العنوان*
١/٣	التخفيف من حدة التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو الإرهاب
٢/٣	تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية
٣/٣	إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
٤/٣	البيئة والصحة
٥/٣	الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
٦/٣	إدارة تلوث التربة لتحقيق التنمية المستدامة
٧/٣	النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة
٨/٣	منع وتخفيض تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي
٩/٣	القضاء على التعرض للطلاء المحتوي على الرصاص وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً لنفايات بطاريات الرصاص الحمضية
١٠/٣	معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه
١١/٣	تنفيذ الفقرة ٨٨ (أ) – (ح) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''

المقرر	*العنوان*
١/٣	تمديد موعد إصدار التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية
٢/٣	جدول الأعمال المؤقت وموعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة
٣/٣	إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة

٩٨- وعقب اعتماد القرارات والمقررات المذكورة أعلاه، طلب ممثل الولايات المتحدة أن ينعكس البيان التالي في المحضر.

٩٩- ''وفقاً لسياسة الولايات المتحدة القائمة منذ أمد بعيد، فهي لا تؤيد الإشارة إلى نقل التكنولوجيا بالقدر الذي قد تشجع فيه هذه الصيغة نقل التكنولوجيا على نحو لا يكون طوعياً ومتفقاً عليه بشكل متبادل. وبالنسبة للولايات المتحدة فأي تفسير يصل إلى هذه النتيجة لن يحظى بأي اعتبار في المفاوضات المقبلة. وسنواصل معارضة الصياغة التي نعتقد أنها تقوض حقوق الملكية الفكرية''.

١٠٠- وتحدث ممثلان آخران أيضاً، فرحب أحدهما بإدراج قرار يتناول التنوع البيولوجي دعماً لإعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية، في حين أوجز الممثل الآخر التدابير التي يتخذها بلده لتحسين نوعية الهواء.

حادي عشر- انتخاب أعضاء المكتب (البند ١١ من جدول الأعمال)

١٠١- في الجلسة العامة السادسة، ووفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي لجمعية البيئة، انتخبت الجمعية بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للعمل في دورتها الرابعة:

الرئيس: السيد سيم فالمار كيسلر (إستونيا)

نواب الرئيس: السيد مولوين جوزيف (أنتيغوا وبربودا)
السيد فرناندو إستيبتا لنس دي سالفو كويمبرا (البرازيل)
السيد فلاديسلاف سمرش (تشيكيا)
السيد كيمو تيليكاينن (فنلندا)
السيد باكوم موبيليه-بوبيا (غابون)
السيد كاوه مدني (جمهورية إيران الإسلامية)
السيدة إيدنا موليوا (جنوب أفريقيا)
السيد فرانز زافير بيريز (سويسرا)

المقرر: السيد رضا بشير تارار (باكستان)

١٠٢- وتحدث أحد الممثلين باسم مجموعة من البلدان، فأشار إلى أنه استناداً إلى الممارسات الراسخة والنظام الداخلي، يتوقع أن يُعتمَد أعضاء لجنة الممثلين الدائمين كممثلين دائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن أي ممثل يرشح للعمل كعضو في المكتب سيكون إما من المستوى الوزاري أو عضواً في الحكومة أو يكون على الأقل مسؤولاً رفيع المستوى في الخدمة المدنية. وأعرب عن القلق إزاء الصفة المزدوجة لبعض المنتخبين، كأعضاء في لجنة الممثلين الدائمين وكذلك مكتب جمعية البيئة، ونبه إلى أنه يلزم الحفاظ على استقلالية جمعية البيئة عن لجنة الممثلين الدائمين من أجل كفالة نزاهة قواعد الإدارة وسلامة مركز الجمعية كهيئة عالمية رائدة في مجال البيئة.

ثاني عشر- جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٠٣- نظرت اللجنة الجامعة في البند ١٢ من جدول الأعمال ومشروع المقرر المتعلق به. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة الجامعة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

١٠٤- اعتمدت جمعية البيئة في جلستها العامة السادسة المقرر ٢/٣ بشأن جدول الأعمال المؤقت وموعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وفي وقت اعتماد المقرر ٢/٣، اعترفت الجمعية بالدعم الذي قدمته حكومة كينيا للدورة الثالثة للجمعية.

ثالث عشر- مسائل أخرى (البند ١٣ من جدول الأعمال)

١٠٥- لم تنظر جمعية البيئة في أي مسائل أخرى.

رابع عشر- اعتماد التقرير (البند ١٤ من جدول الأعمال)

١٠٦- اعتمدت جمعية البيئة في جلستها العامة السادسة هذا المحضر استناداً إلى مشروع المحضر (UNEP/EA.3/L.1)، على أساس أن المقرِّر سيستكمله ويضعه في صيغته النهائية، وذلك بالعمل جنباً إلى جنب مع الأمانة.

١٠٧- وعقب اعتماد التقرير، طلب ممثل أذربيجان حق الرد استجابة للبيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، وهو بيان تضمن إشارة إلى المشاكل المتصلة بالنزاع في منطقة ناغورني-كاراباخ. ثم أدلى ممثل أرمينيا ببيان رداً على ذلك. وبعد هذين البيانين، أعرب رئيس جمعية البيئة عن أمله في أن يستخدم وقت الجمعية في المستقبل لمناقشة القضايا البيئية لا السياسية.

خامس عشر- اختتام الدورة (البند ١٥ من جدول الأعمال)

١٠٨- أدلى ببيانات كل من السيد كييسلر، رئيس جمعية البيئة في دورتها الرابعة، والمدير التنفيذي لبرنامج البيئة، والسيدة كارول ديشبورغ، وزيرة البيئة في لكسمبرغ.

١٠٩- وافتتح السيد كييسلر بيانه معرباً عن تقديره لما وصفه بالعمل الممتاز والمتفاني الذي بذله السيد غوتيريز إسبيليتا، رئيس الدورة الثالثة لجمعية البيئة. وعلى الرغم من أن الارتقاء إلى مستوى هذه القيادة سيمثل تحدياً، سيسعى السيد كييسلر إلى كفالة أن العمل على حماية صحة ورفاه البشر والبيئة سيثمر نتائج مجدية. وأكد مجدداً على أهمية إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، لأن الشراكة تثمر إحساساً بملكية الأهداف والإجراءات المشتركة، ودعا الحاضرين إلى تقاسم توقعاتهم وطموحاتهم للدورة المقبلة لجمعية البيئة، والبناء على التوقعات التي تحققت في الدورة الثالثة والمساعدة على جعل الدورة الرابعة مجدية ومُلهِمة.

١١٠- ووجه المدير التنفيذي الانتباه إلى النجاحات التي حققتها الدورة الثالثة، بما في ذلك الإعلان الوزاري، وجوائز أبطال الأرض الشباب، ومنتدى السياسة العلمية والأعمال، ومعرض الابتكار المستدام لعام ٢٠١٧، وحوارات القيادة والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ولكن أهم هذه النجاحات هو التكاتف حول الموضوع الوحيد الرئيسي لكوكب خال من التلوث. ولأن من المرجح أن يتساءل الناس الآن عن الخطوات المستقبلية، عرض عدداً من الاقتراحات. يوجد تصميم قوي على معالجة مشكلة المواد البلاستيكية، ولكن يلزم نهج عملي لذلك: التوقف عن استخدام ما لا يلزم منها، مثل أنابيب مص الشراب، وإعادة تدوير المواد البلاستيكية التي يلزم استعمالها لحفظ الأغذية مثلاً أو استبدالها بمنتجات قابلة للتحلل الأحيائي. ويمثل تلوث الهواء مجالاً آخر يمكن أن يحرز فيه تقدم كبير عن طريق إجراءات من قبيل التحول من الفحم إلى الطاقة الشمسية، ومن سيارات البنزين إلى السيارات الكهربائية، وبتنظيم أفضل للمدن وجعلها أكثر مراعاة للبيئة، وتوفير النقل الجماعي في جميع المدن. وفي مجال المواد الكيميائية، تعمل اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق ولكن على الدول أن توفر بدائل الزئبق، لعمال المناجم الحرفيين على سبيل المثال، وذلك بدعم من وكالات المعونة وكيانات الأمم المتحدة. وجميع المشكلات تقريباً قابلة للحل باقتران سمتين أساسيتين هما التصميم، أي معرفة الاتجاه المنشود؛ والبراغماتية، أي استخدام الحلول الصالحة للعمل وتجنب تلك التي لا يصلح العمل بها. فالبراغماتية بدون توجيه غير مجدية. وكان التوجه للاجتماع الحالي هو التحرك نحو كوكب خال من التلوث، وقد تحلى الممثلون بالبراغماتية في كيفية تحقيق ذلك: أثنى المدير التنفيذي على الممثلين لالتزامهم بروح المرونة والتراضي، مشيراً على وجه الخصوص إلى ممثلي إسرائيل وفلسطين فيما يتعلق بالتقييم البيئي التي سيُجرى في فلسطين. وأخيراً، أثنى على السيد غوتيريز إسبيليتا وعلى موظفي برنامج البيئة لما يقومون به من عمل، وأكد مجدداً على أهمية التكاتف لحل المشاكل.

١١١- وقدمت السيدة كارول ديشبورغ تقريراً عن نتيجة اجتماع شبكة الوزيرات والمسؤولات في مجال البيئة، الذي عقد صباح يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وناقشت أكثر من ١٠٠ امرأة موضوع ''القضايا الجنسانية والكوكب الخالي من التلوث'' في ١٠ اجتماعات مائدة مستديرة، تبادلن خلالها المعلومات عن الشواغل والثغرات

والممارسات الجيدة. وكانت التوصيات الناتجة بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، هي تقديم الدعم لوضع السياسات والبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية والرامية إلى معالجة التلوث استناداً إلى المبادئ الوقائية ومبادئ حقوق الإنسان، وذلك بتطبيق المساواة بين الجنسين وتدابير الضمانات ذات الصلة؛ وإشراك المنظمات الشعبية المعنية بالشؤون الجنسانية والنساء المشتغلات بالأعمال الحرة في تصميم وتنفيذ برامج تخفيض التلوث، وفي وضع الممارسات البديلة وتطبيق سياسات الضمانات؛ وتحسين سبل الحصول على المعلومات المتعلقة بالشؤون الجنسانية والسلامة الكيميائية وتقديم الدعم للدراسات التي تستخدم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن التعرض للمواد الكيميائية وأثره على المرأة والرجل، بما في ذلك إعداد بيانات عن تكاليف التقاعس عن اتخاذ الإجراءات كوسيلة لزيادة الإرادة السياسية على العمل؛ وتقديم الدعم للجهود سريعة المردود في مجال منع التلوث مثل التخلص التدريجي من المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة والقضاء على المواد الكيميائية الضارة في المنتجات ومواد النظافة الصحية الشخصية. وفي ختام الجلسة، دعا الميسر الوزيرات والقائدات إلى الانضمام إلى شبكة الوزيرات والمسؤولات في مجال البيئة من أجل مواصلة التعاون بشأن إدماج المنظور الجنساني في برامج التلوث.

١١٢- وأعلن اختتام الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الساعة ٥:٤٠ من مساء يوم الأربعاء ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

المرفق الأول

النتائج والوثائق الختامية التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة[١]

القرارات	*العنوان*
١/٣	التخفيف من حدة التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو الإرهاب (UNEP/EA.3/Res.1)
٢/٣	تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية ((UNEP/EA.3/Res.2)
٣/٣	إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (UNEP/EA.3/Res.3)
٤/٣	البيئة والصحة (UNEP/EA.3/Res.4)
٥/٣	الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (UNEP/EA.3/Res.5)
٦/٣	إدارة تلوث التربة لتحقيق التنمية المستدامة (UNEP/EA.3/Res.6)
٧/٣	النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.3/Res.7)
٨/٣	منع وتخفيض تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي (UNEP/EA.3/Res.8)
٩/٣	القضاء على التعرض للطلاء المحتوي على الرصاص وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً لنفايات بطاريات الرصاص الحمضية (UNEP/EA.3/Res.9)
١٠/٣	معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه (UNEP/EA.3/Res.10)
١١/٣	تنفيذ الفقرة ٨٨ (أ) – (ح) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (UNEP/EA.3/Res.11)

الإعلان

الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة: ''نحو كوكب خال من التلوث'' (UNEP/EA.3/HLS.1).

(١) تصدر القرارات التي اتخذتها جمعية البيئة والإعلان الوزاري الذي اعتمدته في دورتها الثالثة بوصفها وثائق مستقلة وبالرمز المحدد لكل منها في الجدول. وترد المقررات في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفق الثاني

المقررات التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة

المقرر ٣/١ – تمديد موعد إصدار التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تشير إلى قرارها ٤/١ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤،

وإذ تضع في اعتبارها أن التقرير عن توقعات البيئة العالمية هو التقرير الرئيسي المتكرر لتقييم البيئة الذي يُصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تسلم بأهمية تقديم تقرير سادس عن توقعات البيئة العالمية والموجز المرفق به المخصص لصانعي السياسات بنوعية عالية بوصفهما أداة رئيسيةً لتعزيز الصلة بين العلم والسياسات ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها، وإثراء عملية صنع القرارات،

وإذ ترحب بالتحليلات والتوصيات التي قدمها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للممثلين الحكوميين الدوليين وممثلي أصحاب المصلحة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بتمديد موعد تقديم التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية والموجز المرفق به الخاص بمقرري السياسات،

وإذ تشدد على أهمية نوعية التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية،

١- *تطلب* إلى المدير التنفيذي أن يُصدر التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية قبل الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بثلاثة أشهر على الأقل؛

٢- *تطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي أن يحدد موعد المفاوضات بشأن الموجز المخصص لصانعي السياسات قبل الدورة الرابعة لجمعية البيئة بستة أشهر على الأقل، وأن يقدم التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية والموجز المرفق به المخصص لصانعي السياسات لكي تنظر فيه جمعية البيئة العالمية، مع احتمال إقراره خلال دورتها الرابعة.

المقرر ٣/٢ – جدول الأعمال المؤقت وموعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢؛ و٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ و٢١٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ و٢٥١/٦٧ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣؛ و٢١٥/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ و٢٢٣/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ و٢٣١/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ٢٠٢/٤٧ ألف (الفقرة ١٧) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ و٢٤٨/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ و٢٤٢/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ و٢٨٣/٥٧ باء (الفقرات ٩-١١ من الفرع ثانياً) المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛ و٢٣٦/٦١ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ و٢٢٥/٦٢ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ و٦٣/٢٤٨ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ و٦٤/٢٣٠ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ و٦٥/٢٤٥ (الفقرة ١٠ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ و٦٧/٢٣٧ (الفقرة ١٣ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ و٧١/٢٦٢ (الفقرة ٢٧ من الفرع ثانياً والفقرة ١٠٢ من الفرع خامساً) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ تأخذ في الاعتبار مقرري مجلس الإدارة ١/٢٧ و٢/٢٧ المؤرخين ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، فضلاً عن قراري جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٢/١ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و٢/٢٢ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦،

وإذ تُقر بما يبذله مكتبا جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين من جهود جديرة بالثناء في التحضير لدورات جمعية البيئة، بعقد اجتماعات منتظمة في إطار نموذج للتعاون المشترك،

وإذ تشير مع التقدير إلى المساهمات التي قدمتها لجنة الممثلين الدائمين ومكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك الاجتماع الثالث للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لجمعية البيئة،

١- *تقرر* أن تعقد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في مقرها بنيروبي في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩؛

٢- *تطلب* إلى لجنة الممثلين الدائمين أن تعقد مداولات بالتشاور مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وأن تتخذ في موعد أقصاه موعد انعقاد اجتماعها الثاني والأربعين بعد المائة، قراراً بشأن شكل وموعد الاجتماع التالي للجنة المفتوحة العضوية التابعة للجنة الممثلين الدائمين؛

٣- *تقرر* عقد الدورات بعد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط/فبراير، ما لم تقرر الجمعية خلاف ذلك، وذلك في مقرها بنيروبي، وفقا للمادة ٤ من نظامها الداخلي؛

٤- *توافق* على جدول الأعمال المؤقَّت للدورة الرابعة على النحو المبيَّن أدناه:

١- افتتاح الدورة.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣- وثائق تفويض الممثلين.

٤- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

٥- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

٦- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من مسائل الإدارة والميزانية.

٧- مشاركة أصحاب المصلحة.

٨- الجزء الرفيع المستوى.

٩- جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الخامسة لجمعية البيئة.

١٠- اعتماد قرارات الدورة ومقرراتها ووثيقتها الختامية.

١١- انتخاب أعضاء المكتب.

١٢- مسائل أخرى.

١٣- اعتماد التقرير.

١٤- اختتام الدورة.

٥- *تطلب* إلى لجنة الممثلين الدائمين، بالتشاور مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، المساهمة في إعداد بنود تفصيلية لجدول الأعمال المؤقت الوارد في الفقرة ٤ أعلاه؛

٦- *تطلب* إلى مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، تحديد موضوع لجمعية البيئة في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨؛

٧- *تشجع* الدول الأعضاء على أن تقدم إلى لجنة الممثلين الدائمين مشاريع مقترحات لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في موعد يستحب أن يكون قبل الاجتماع الرابع للجنة الممثلين الدائمين بخمسة أسابيع، دون الإخلال بالنظام الداخلي، ولا سيما المادة ٤٤ منه.

المقرر ٣/٣ – إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

وقد نظرت في تقرير المدير التنفيذي المتعلق بإدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة[٢]،

وإذ تشير إلى الطلبات المقدمة إلى المدير التنفيذي في مقرر مجلس الإدارة ١٤/٢٧ وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٢٣/٢، بأن يعد المدير التنفيذي تقريراً يبرز فيه التحديات التي تواجه إدارة الصناديق الاستئمانية المتعددة، وأن يقترح خطوات يمكن اتخاذها للتخفيف من العبء الإداري لتعهد هذه الصناديق الاستئمانية،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى التعجيل بإغلاق الصناديق الاستئمانية الخاملة، بغية استخدام الأرصدة غير المسددة لدعم برنامج العمل المتفق عليه بالإجماع، باعتباره الخطوة الأولى في تنفيذ الفقرة ٢ من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٢٣/٢،

١ - *تشير* إلى أنه وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يجب أن تستند الاتفاقات التي يقوم برنامج البيئة بمهام الأمانة لها إلى مبدأ استرداد التكاليف حين يتعلق الأمر بالتكاليف الإدارية،

أولاً

الصناديق الاستئمانية التي تدعم برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢ - *تلاحظ* وتوافق على إنشاء الصندوقين الاستئمانيين التاليين عملاً بمقرر مجلس الإدارة ٢٥/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧:

(أ) GCF – الصندوق الاستئماني العام لدعم أنشطة الصندوق الأخضر للمناخ المنفذة وفقاً للاتفاق الإطاري للاعتماد؛

(ب) GCL – الصندوق الاستئماني العام لدعم أنشطة الصندوق الأخضر للمناخ المنفذة وفقاً للاتفاق المتعلق بمنحة دعم التأهب والأنشطة التحضيرية؛

(٢) UNEP/EA.3/INF/8.

٣ - *توافق* على تمديد الصندوقين الاستئمانيين التاليين رهناً بتلقي المدير التنفيذي طلبات للقيام بذلك من السلطات المختصة:

(أ) ECL - الصندوق الاستئماني للتعاون التقني الذي تموله المفوضية الأوروبية من أجل دعم التعاون بين المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تعزيز الإدارة البيئية الدولية بموجب اتفاق للتعاون الاستراتيجي أُبرم في عام ٢٠١١، واتفاق التعاون البرنامجي لعام ٢٠١٤، الذي تنتهي صلاحيته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ب) ESS - الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (بتمويل من حكومة ألمانيا وبرنامج الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)؛

٤ - *تطلب* إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع الأطراف و/أو الجهات المانحة المعنية، وتمشياً مع أحكام الاتفاق أو اختصاصات الصندوق ذي الصلة، حسب الاقتضاء، اتخاذ قرار بشأن إعادة توزيع الأرصدة في الصناديق الاستئمانية، عند انتهاء الأنشطة التي أُنشئت من أجلها، بُغية دعم تنفيذ البرامج الفرعية المناسبة لبرنامج العمل المعتمد قبل نهاية عام ٢٠١٩؛

٥ - *تلاحظ وتوافق*، عند الاقتضاء، على التمديد التقني الممكن لأقصر مدة ممكنة ودون تكاليف للصناديق الاستئمانية ذات الصلة، وإغلاقها رهناً بإنجاز أنشطتها وتصفية جميع التبعات والالتزامات المالية المترتبة عليها:

(أ) AHL - الصندوق الاستئماني للتعاون التقني للمساعدة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في أوروبا وتعزيز التعاون البيئي في عموم أوروبا (بتمويل من حكومة هولندا)؛

(ب) BKL - الصندوق الاستئماني العام لتنظيف البقع الساخنة بيئياً بعد نزاعات كوسوفو وإعداد مبادئ توجيهية لتدابير تقييم ومعالجة الأضرار البيئية في أعقاب النزاع؛

(ج) BLL - الصندوق الاستئماني العام لدعم فرقة عمل البلقان التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية؛

(د) DUL - الصندوق الاستئماني العام لدعم أنشطة وحدة السدود والتنمية لتنسيق أعمال متابعة اللجنة العالمية المعنية بالسدود؛

(هـ) EML - الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتنفيذ أنشطة التوعية البيئية وآلياتها في البلدان النامية (بتمويل من حكومة ألمانيا)؛

(و) POL - الصندوق الاستئماني العام لدعم أعمال التحضير والتفاوض لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق الإجراءات الدولية على الملوثات العضوية الثابتة وأنشطة تبادل المعلومات ذات الصلة.

(ز) PPL - الصندوق الاستئماني العام لدعم التحضير لإعداد صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، والتفاوض عليه؛

ثانياً

الصناديق الاستئمانية لدعم البرامج والاتفاقيات والبروتوكولات والصناديق الخاصة للبحار الإقليمية

٦ - تلاحظ وتوافق على إنشاء الصناديق الاستئمانية التالية منذ الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة:

ألف - الصناديق الاستئمانية التي ستديرها أمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

(أ) MCC - الصندوق الاستئماني العام لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، الذي تنتهي صلاحيته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٥؛

(ب) MCV - الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق من أجل تيسير دعم أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة وفقاً للمادة ١٤، الذي تنتهي صلاحيته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٥؛

(ج) MCP - الصندوق الاستئماني الخاص للبرنامج الدولي المحدد لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق من أجل تيسير دعم أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية وفقاً للمادة ١٣، الذي تنتهي صلاحيته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٨؛

٧ - *توافق* على تمديد الصناديق الاستئمانية التالية رهناً بتلقي طلبات للقيام بذلك من السلطات المختصة:

باء - الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية

(أ) MSL - الصندوق الاستئماني لاتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، الذي مدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛

(ب) MVL - الصندوق الاستئماني العام للتبرعات لدعم اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، الذي مدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛

(ج) BAL - الصندوق الاستئماني العام لحفظ الحوتيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الآيرلندي وبحر الشمال، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛

(د) QVL - الصندوق الاستئماني العام للاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الآيرلندي وبحر الشمال، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛

(هـ) BTL - الصندوق الاستئماني العام لحفظ الخفاش الأوروبي، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

(و) QFL - الصندوق الاستئماني العام للاتفاق المتعلق بحفظ الخفاش الأوروبي، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

جيم - الصندوق الاستئماني الذي تديره أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

BZL - الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية لتيسير مشاركة الأطراف في عملية اتفاقية التنوُّع البيولوجي، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

دال – الصناديق الاستئمانية التي تديرها وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط[٣]

(أ) CAL – دعم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (بتمويل من حكومة اليونان)، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

(ب) MEL – الصندوق الاستئماني لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

(ج) QML – دعم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

هاء – الصندوق الاستئماني الذي تديره أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

QTL – الصندوق الاستئماني لدعم اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

واو – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة الأوزون

(أ) MPL – الصندوق الاستئماني لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥؛

(ب) QOL – الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة أمانة الأوزون، الذي مدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥؛

(ج) SOL – الصندوق الاستئماني العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث والمراقبة المنتظمة الخاصة باتفاقية فيينا، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٦؛

(د) VCL – الصندوق الاستئماني لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥.

زاي – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة خطة العمل لبحار شرق آسيا

(أ) ESL – الصندوق الاستئماني الإقليمي لتنفيذ خطة العمل لحماية وتطوير البيئة البحرية والمناطق الساحلية لبحار شرق آسيا، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

(ب) QEL – الصندوق الاستئماني لدعم خطة العمل لبحار شرق آسيا، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

حاء – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا

QAC – دعم اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

(٣) يخضع التمديد للموافقة النهائية للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط في اجتماعها العادي العشرين، الذي عقد في تيرانا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

طاء – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا

(أ) EAL – الصندوق الاستئماني للبحار الإقليمية لمنطقة شرق أفريقيا، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

(ب) QAW – دعم خطة العمل لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية في منطقة شرق أفريقيا، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

ياء – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة البرنامج البيئي الكاريبي واتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى والبروتوكولات الملحقة بها

QCL – دعم خطة عمل برنامج البيئة الكاريبي التابع لاتفاقية كارتاخينا، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

كاف – الصناديق الاستئمانية التي تديرها وحدة التنسيق الإقليمية التابعة لخطة العمل المتعلقة بحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ

QNL – الصندوق الاستئماني لدعم خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٨- *تلاحظ وتوافق* على تغيير أسماء الصناديق الاستئمانية التالية وتمديدها:

لام – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

٩- بناء على طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الثالث عشر:

(أ) BEL – الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة بموجب اتفاقية التنوُّع البيولوجي، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛ ويسمى اعتباراً من الآن الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة بموجب اتفاقية التنوُّع البيولوجي وبروتوكولاتها؛

(ب) VBL – الصندوق الاستئماني العام للتبرعات لتيسير مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أعمال اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، ويسمى اعتباراً من الآن الصندوق الاستئماني العام للتبرعات لتيسير مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أعمال اتفاقية التنوع البيولوجي.

تلاحظ وتوافق على إدماج الصناديق الاستئمانية التالية في الصندوق الاستئماني BEL وتمديدها:

١٠- بناء على طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الثالث عشر:

(أ) BHL– الصندوق الاستئماني الخاص للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة في بروتوكول السلامة الأحيائية، الذي مُدِّد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ب) BXL– الصندوق الاستئماني الخاص للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

ميم – إعادة توزيع الصناديق الاستئمانية لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم

١١ – *تطلب* إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع رؤساء أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يتشاور مع الأطراف والجهات المانحة وفقاً لأحكام الاتفاق أو لاختصاصات الصندوق ذي الصلة لاتخاذ قرار بشأن إعادة توزيع أرصدة الصناديق الاستئمانية المشار إليها في الفقرة ١٢ (أ) و(ب) أدناه، التي لم تعد مطلوبة للغرض الأولي الذي أنشئت من أجله، بغية دعم الأنشطة المناسبة لبرامج العمل التي وافقت عليها مجالس الإدارة المعنية:

(أ) QRL – الصندوق الاستئماني لدعم اتفاقية بازل؛

(ب) RSL – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لدعم تنفيذ اتفاقيتي روتردام واستكهولم في البلدان النامية؛

١٢ – *تلاحظ وتوافق*، عند الاقتضاء، على التمديد التقني الممكن لأقصر مدة ممكنة ودون تكاليف لهذين الصندوقين الاستئمانيين وإغلاقهما، رهناً بإنجاز أنشطتهما وتصفية جميع التبعات والالتزامات المالية المترتبة عليها.

المرفق الثالث

تقرير اللجنة الجامعة

المقرر: السيد ترافيس سينكلر (بربادوس)

أولاً – مقدمة

١ – قامت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جلستها العامة الأولى من الدورة الثالثة، التي عقدت يوم الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بإنشاء لجنة جامعة للنظر في مشاريع القرارات التي أعدتها لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب البنود ٤ و٧ و١٢ من جدول الأعمال، والتي لا يزال يتعين وضع الصيغة النهائية لها من أجل النظر فيها واعتمادها المحتمل من جمعية البيئة. وترد مشاريع القرارات المعنية في الوثائق UNEP/EA.3/L.5 وUNEP/EA.3/L.6 وUNEP/EA.3/L.8 وUNEP/EA.3/L.20 وUNEP/EA.3/L.27. وكانت اللجنة الجامعة ستنظر أيضاً في مشروع مقرر واحد (UNEP/EA.3/L.16) وفي مشروعين مقترحين لقرارين جديدين قدما قبل وقت قصير من اختتام الاجتماع الثالث للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية في الأسبوع السابق.

٢ – ووفقاً لمقرر جمعية البيئة، عقدت اللجنة الجامعة جلستين يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مستأنفة الجلسة الثانية من أجل إنهاء أعمالها مساء يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعملاً بقرار المكتب، ترأس اللجنةَ السيد جون ماتوسزاك (الولايات المتحدة الأمريكية). وانتخبت اللجنة السيد ترافيس سينكلر (بربادوس) مقرراً لها.

ثانياً – افتتاح الاجتماع

٣ – افتتح رئيس اللجنة الجامعة الاجتماع في الساعة ١٢:٣٠ من يوم الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وعرض مشاريع القرارات الخمسة التي يتعين وضع صيغتها النهائية من أجل مواصلة النظر فيها واعتمادها المحتمل من جمعية البيئة: أولها بشأن تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية (UNEP/EA.3/L.6)؛ والثاني بشأن معالجة تلوث المياه لحماية وترميم النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه (UNEP/EA.3/L.27)؛ والثالث بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.3/L.20)؛ والرابع بشأن البيئة والصحة (UNEP/EA.3/L.8)؛ والخامس، الذي لم يناقش بعد بسبب طابعه السياسي، بشأن خفض التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو الإرهاب (UNEP/EA.3/L.5). ووجه الرئيس الانتباه أيضاً إلى مشروعي قرارين جديدين، كانا قد قدما مؤخراً: الأول اقترحته الصين بشأن تعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة، والثاني اقترحته مجموعة الدول الأفريقية بشأن تعزيز وظائف المقر الرئيسي لبرنامج البيئة في أفريقيا. وقامت جمعية البيئة أيضاً بتكليف اللجنة الجامعة بمهمة وضع الصيغة النهائية لمشروع مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وتاريخها ومكان انعقادها (UNEP/EA.3/L.16).

ثالثاً – تنظيم العمل

٤ – قررت اللجنة الجامعة دعوة ميسري أفرقة الاتصال التي أنشأتها لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، من أجل الإبلاغ عن حالة المشاريع الخمسة للقرارات التي يجري النظر فيها في الاجتماع الحالي. وستدعو اللجنة بعد ذلك الجهات التي قدمت مشروعي القرارين الجديدين لكي تعرضهما وتفسر أسباب التأخر في تقديمهما.

وسيتناول فريق اتصال يترأسه ممثل العراق مشروعي القرارين السابقين؛ وسيتناول فريق اتصال آخر يترأسه ممثل فنلندا مشروع القرار المتعلق بمنع التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية والنزاعات المسلحة؛ وسيعالج فريق أصدقاء الرئيس أي مسائل معلقة في مشاريع القرارات الأخرى؛ وسيقوم فريق صياغة يترأسه ممثل كوستاريكا بتنقيح جميع النصوص توخياً لاتساقها التحريري.

رابعاً – إعداد مشاريع القرارات بموجب البنود ٤ و٧ و١٢ من جدول الأعمال

٥ – تلقت اللجنة في جلستها الأولى تقارير الميسرين بشأن مشروعي قرارين أولهما بشأن تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية (UNEP/EA.3/L.6)، والثاني بشأن معالجة تلوث المياه لحماية وترميم النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه (UNEP/EA.3/L.27). ووافق الاجتماع على التوصية بتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة الوارد في UNEP/EA.3/L.27 للنظر فيه واعتماده المحتمل من جمعية البيئة. ووافق كذلك على عدم الحاجة إلى قيام لجنة الصياغة بمزيد من العمل التحريري على المشاريع.

٦ – وأنشأت اللجنة فريق اتصال برئاسة السيدة تاريا فرناندیز (فنلندا)، لمناقشة مشروع القرار المتعلق بمنع التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية والنزاعات المسلحة (UNEP/EA.3/L.5).

٧ – وبعد ذلك، وافقت اللجنة في جلستها الثانية التي عقدت مساء يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر على الصيغة النهائية لمشروع القرار المتعلق بمنع التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية والنزاعات المسلحة، وذلك من أجل النظر فيه واعتماده المحتمل من جمعية البيئة.

٨ – وأنشأت اللجنة في جلستها الأولى فريقاً لأصدقاء الرئيس، برئاسة السيد آندرو ماكني (أستراليا)، من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار المتعلق بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.3/L.20).

٩ – وبعد ذلك، وافقت اللجنة في جلستها الثانية على الصيغة النهائية لمشروع القرار بشأن النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة للنظر فيه واحتمال اعتماده من جمعية البيئة.

١٠ – وأنشأت اللجنة في جلستها الأولى فريقاً لأصدقاء الرئيس، برئاسة السيدة إليزابيث تايلور (كولومبيا)، من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار المتعلق بالبيئة والصحة (UNEP/EA.3/L.8).

١١ – بعد ذلك، وافقت اللجنة في جلستها الثانية المستأنفة التي عقدت مساء يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على الصيغة النهائية للقرار المتعلق بالبيئة والصحة، من أجل النظر فيه واعتماده المحتمل من جمعية البيئة.

١٢ – وفي الجلسة الأولى عرض ممثلا زمبابوي وكينيا اللذان تحدثا باسم مجموعة الدول الأفريقية، مشروع قرار جديد بشأن تعزيز وظائف المقر في برنامج البيئة في أفريقيا.

١٣ – ثم عرض ممثل الصين مشروع قرار جديد بشأن تعزيز مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة. وبحلول نهاية الدورة لم يرد تفسير لأسباب التأخر في تقديم مشروع القرار، ولذلك قررت اللجنة إرجاء مواصلة النظر في مشروع القرار حتى الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

١٤ – وأنشأت اللجنة فريق اتصال برئاسة السيد محمد هشام مالك التتيان (العراق)، لمناقشة مشروع القرار الجديد الذي قدمته مجموعة الدول الأفريقية ولمواصلة النظر في مشروع مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/EA.3/L.16).

١٥ - بعد ذلك، وفي أعقاب مناقشة مطولة بشأن مشروع ذلك المقرر في الجلسة الثانية للجنة، طلبت اللجنة إلى السيد فرناندو كويمبرا (البرازيل) أن ييسر مواصلة النظر في مشروع المقرر وقررت استئناف الجلسة الثانية في اليوم التالي.

١٦ - وفي الجلسة الثانية المستأنفة، وافقت اللجنة على الصيغة النهائية للمقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، من أجل النظر فيه واعتماده المحتمل من جمعية البيئة. ووافقت اللجنة أيضاً على صيغة معدلة من مشروع القرار الذي اقترحته مجموعة الدول الأفريقية ''تنفيذ الفقرات الفرعية (أ) - (ح) من الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''.

خامساً - مسائل أخرى

١٧ - لم تناقش أية مسائل أخرى.

سادساً - اعتماد التقرير

١٨ - اعتمدت اللجنة في جلستها الثانية تقرير المقرِّر رهناً بالتحقق من قائمة مشاريع القرارات والمقررات، وعهدت إلى المقرر والأمانة بمهمة استكمال التقرير.

سابعاً - اختتام الاجتماع

١٩ - اختتم الرئيس الاجتماع في الساعة ٧:٣٠ من مساء يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

المرفق الرابع

الرسائل الرئيسية لحوارات القيادة والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين التي عقدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة

ألف – الرسائل الرئيسية من حوارات القيادة التي عقدت في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

١ – حوار القيادة ١: العلوم والأدلة ووعي المواطنين بالتغيير

١ – ركزت الدورة على إمكانية تسخير العلوم والتكنولوجيا في تحفيز تغير رئيسي حاسم في وضع السياسات والحلول. وأبرز العديد من المتكلمين الموقرين العديد من الفرص الحالية والمقبلة التي ما فتئت تكتسب زخماً في بلدانها وسياقاتها ودوائرها الانتخابية ذات الصلة. وبرزت عدة مواضيع متكررة بارزة في الدورة، بما في ذلك الحاجة إلى تكامل المعارف؛ وتعزيز الشراكات والتعاون مع قطاع الأعمال والمؤسسات الخاصة الفعالة والكيانات المسؤولة عن وضع السياسات العامة أو صنع القرار؛ والحاجة إلى تبسيط وتعميم العلوم والبيانات والمعلومات البيئية؛ والحاجة إلى تدفقات آنية للبيانات، بما في ذلك نظم الرصد؛ وضرورة فهم الترابط المهم بين الصحة والبيئة.

٢ – وتشمل الرسائل الرئيسية من الدورة ما يلي:

(أ) يظل اتخاذ القرارات على أساس علمي أكثر النهج فعالية لتطوير خيارات الاستجابة والتخفيف من المشاكل؛ كما أن نشر الحلول ينطوي في صميمه على التكنولوجيا والابتكارات التي تتيح سبلاً جديدة لمعالجة المشاكل المعقدة (مثل نظم الذكاء الاصطناعي)؛

(ب) أحدث تزايد الوعي بالصلة بين الصحة والبيئة – المدفوع إلى حد كبير بالتقدم في ميدان العلوم والتكنولوجيا – ثورةً في كيفية استجابة صانعي القرار للضغوط البيئية المعقدة؛ فهناك، على سبيل المثال، فهمٌ أفضل لحقيقة أن سعر التلوث غالباً ما يُدفع في شكل أرواح بشرية وأن الفوائد الصحية الناتجة عن التدخلات يمكن أن تعوض إلى حد كبير تكاليفها؛

(ج) على الرغم من الانتشار الواسع النطاق لبيانات (''ضخمة'') والتقدم الذي أحرز في تحليل البيانات والحوسبة إلا أن توفير معلومات موثوقة ذات صلة للمواطنين، ولا سيما أكثرهم ضعفاً، في الوقت المناسب وبأسعار معقولة، لا يزال يشكل عقبة رئيسية؛

(د) تسهم التكنولوجيا والعلم والابتكار في تحسين نظم الإنذار المبكر، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى تزايد تركيز السكان وتعرضهم للتهديدات البيئية (على سبيل المثال، من خلال التوسع الحضري)؛

(هـ) إن تعميم العلوم وجعل الابتكارات التكنولوجية متاحةً وفي المتناول يمثل خطوةً تاليةً حاسمة؛ ومن المهم بصفة خاصة التفكير في طرق جديدة للعمل مع الشباب وإشراكهم والجمع بين العلم والصناعات الخاصة، لأنها تشكل قوى محركة هامة في الاستفادة من التكنولوجيا والحلول المبتكرة.

٢ – حوار القيادة ٢: الأطر التنظيمية والمؤسسات وسيادة القانون لمعالجة التلوث

٣ – بحث المشاركون أسباب اكتساب الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية أهميةً حيوية في التصدي بفعالية للتلوث وكيف يمكن أن تُستخدم – وكيف ظلت تُستخدم – في تمكين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين الأفراد في التحول نحو كوكب خال من التلوث.

٤ - وتشمل الرسائل الرئيسية من الدورة ما يلي:

(أ) أن الأطر القانونية والتنظيمية ضرورية للتصدي للتلوث الذي لا يحترم الحدود ويتطلب استجابة شاملة؛ وهناك حاجة لمزيج من الصكوك القانونية لتحقيق التطلعات السياسية ودعم السياسات؛ ويتعين تكييف التشريعات لتلائم الظروف الوطنية وتوفر مرونة كافية من أجل تحقيق الأهداف المحددة للبلدان؛ كما أن المؤسسات القوية هي شرط لازم لتنفيذ القانون؛

(ب) ينبغي أن يشارك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنون، في معالجة التلوث؛ وتمكن سيادة القانون أصحاب المصلحة من اتخاذ الإجراءات اللازمة التي يمكن تحسينها من خلال تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات؛

(ج) وتشمل التحديات العامة الأطر الزمنية الطويلة اللازمة لسن تشريعات جديدة، الأمر الذي يتناقض مع الطبيعة الملحة للعديد من التحديات البيئية؛ وعندما تُسَن قوانين فإنها تحتاج إلى إرادة سياسية قوية لتنفيذها بشكل فعال؛ كما أن التنفيذ يتطلب موارد مالية معززة، ولا سيما في البلدان النامية، ويمكن بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان تنفيذ إجراءات عقابية على الجرائم المتعلقة بالتلوث؛

(د) هناك حاجة لزيادة التعاون الدولي؛ وتوفر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف قواعد أساسية متفق عليها دولياً تتعلق، من بين أمور أخرى، بالتصدي لتغير المناخ، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية الضارة والنفايات الخطرة والتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، وكلها مصممة لمعالجة التلوث؛ وعلى الصعيد الإقليمي هناك اتفاقيات عديدة تشكل أمثلة جيدة على التعاون على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في أوروبا، وتتعلق هذه الاتفاقيات بالنفايات وتقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي والتلوث الجوي البعيد المدى العابر للحدود والحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية؛ بيد أن التشريعات الوطنية ضرورية بشكل مطلق لتنفيذ الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وهناك حاجة إلى التعلم من كل اتفاق وتقاسم التجارب القطرية وأفضل الممارسات في التنفيذ الناجح لتلك الاتفاقات؛

(هـ) يمكن النظر في الحاجة إلى وضع صك قانوني دولي شامل للمساعدة في تحديد الحقوق البيئية ومعالجة الأضرار البيئية، وتوفير أساس لجيل ثالث من القانون البيئي؛ ومن شأن البرنامج البيئي أن يؤدي دوراً هاماً في دعم هذه المبادرة.

٣ - حوار القيادة ٣: حلول عملية نحو كوكب خال من التلوث

٥ - ناقش المشاركون الحلول العملية للتصدي لتحديات التلوث وكيفية دعمها من جانب العلم والأعمال التجارية والابتكار. ودعي المتكلمون إلى تقاسم الخبرات والدروس المستفادة، وإبراز ما يعتبرونه عوامل النجاح. وركزت المناقشات على الهواء والأراضي والتربة والمياه العذبة والمناطق البحرية والساحلية والنفايات.

٦ - وتشمل الرسائل الرئيسية من الدورة ما يلي:

(أ) الشراكات تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص معاً والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة على مختلف المستويات، من المستوى الاتحادي إلى الولائي، ومن المستوى المناطقي إلى المحلي، بما في ذلك التعاون العابر للحدود (مثل الشراكة العالمية من أجل التربة)؛

(ب) عملية جمع البيانات وتحليلها تكتسب أهمية رئيسية من أجل اتخاذ القرارات على أساس علمي وتحديد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للتلوث؛

(ج) الاتصال الفعال والعمل من قاعدة معرفية مشتركة والاستفادة الكاملة من الأدلة العلمية أمر أساسي لتعزيز حلول عملية؛

(د) التكنولوجيات الجديدة الأرخص سعراً والأيسر كلفةً والأسهل من حيث الحصول عليها يمكن أن تحول وأن تكيف التكنولوجيات القديمة والأكثر تلويثاً؛ أما استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الإنترنت ونظم تعيين الموقع الجغرافي العالمية والهواتف الذكية، على سبيل المثال، يمكن أن تعزز وسائل النقل العام، مثل تقاسم الدراجات؛

(هـ) تعزيز مشاركة القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية، على سبيل المثال في إيجاد خيارات إزالة المخاطر من خلال التأمين الزراعي والأدوات المالية الأخرى؛

(و) في سياق تلوث الأراضي والتربة، تشمل الحلول العملية المؤكدة تقييمات سريعة ورخيصة لتوجيه استخدام الأسمدة؛

(ز) ينبغي إنتاج الغذاء دون تلويث قاعدتنا الزراعية، مع وصون سلامة وحيوية أراضينا؛

(ح) يمكن استخدام الهياكل الأساسية الطبيعية باعتبارها نهجاً لإدارة التلوث؛ فعلى سبيل المثال، يمكن إدراج الاستخدام المستدام للأراضي الرطبة بوصفه جزءاً من استراتيجيات إدارة التلوث والنفايات، ومن أجل استعادة النظم الإيكولوجية وإعادة تدوير واستخدام المياه المستعملة أجريت أيضاً مناقشات بشأن استخدام العلاج البيولوجي؛

(ط) المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة أمر رئيسي لبناء المزيد من الإحساس بالملكية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقلل ''الحكومة الإلكترونية'' الحاجة إلى السفر للحصول على الخدمات العامة؛

(ي) هناك حاجة لاستخدام نهج أكثر شمولاً، من خلال التنظيم وتسعير المياه العذبة، وإيجاد حوافز اقتصادية لتطوير التكنولوجيا بطريقة متكاملة والجمع بين الوزارات المسؤولة، مثل وزارات الزراعة والطاقة والبيئة والمالية؛

(ك) قوة القطاع الخاص الابتكارية يمكن تسخيرها باستخدام المشاريع الإرشادية، شريطة أن تظل قيد التحكم الرقابي؛

(ل) التنظيم والحوافز الاقتصادية مثل الضرائب البيئية لدعم إدارة النفايات هي مفتاح تعزيز الحلول العملية، وهي كذلك توجه المشتريات العامة الخضراء.

٤ – حوار القيادة ٤: التمويل والابتكار لمكافحة التلوث

٧ – بحثت الدورة أهمية صياغة السياسات في تسخير التمويل والابتكار لمكافحة التلوث. وتبادل المشاركون النماذج الناجحة للتعامل مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية، وتحفيز الاستثمارات الخضراء وإيجاد أسواق للسلع والخدمات الأكثر ملاءمةً للبيئة والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد.

٨ – وتشمل الرسائل الرئيسية من هذه الدورة ما يلي:

(أ) نطاق التمويل اللازم للتصدي لتحديات تغير المناخ والتلوث وتدهور البيئة، مع تعزيز الانتقال إلى اقتصاد أخضر، يتطلب بذل جهود كبيرة لترشيد الاستثمارات من القطاع الخاص؛

(ب) ومن المهم توسيع نطاق الجهود لما بعد ''تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ'' للاستفادة من الاستثمارات نحو عمليات الحد من التلوث، وكفاءة استخدام الموارد، والاقتصاد الأخضر/الدائري؛

(ج) ثبت أن توفير منابر لجمع أصحاب المصلحة المعنيين والاشتراك مع القطاع الخاص والمجتمع المالي هو أمر مهم لضمان الاتصال الفعال والتعاون وتعزيز الشراكات، بما في ذلك الاتصال والتعاون داخل الحكومة؛ كما أن القدرة التنظيمية للمنظمات الدولية مهمة في هذا الصدد؛

(د) هناك طائفة من الأدوات السياساتية المتاحة للحكومات، بما في ذلك '١' الضرائب، '٢' القوانين الفرعية لتعديل السلوك، '٣' الاستثمارات المباشرة، '٤' تسخير القدرة على عقد الاجتماعات، '٥' أداء دور ريادي، على سبيل المثال من خلال المشتريات العامة؛

(هـ) بيان الفرص التجارية مهم جداً لإشراك القطاع الخاص؛

(و) ثمة حاجة للمزيد من التدريب وتنمية المهارات في التمويل المستدام والقطاعات الخضراء، ولا سيما في صفوف الشباب.

باء – الرسائل الرئيسية من الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي عقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

٩ – ركز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين على موضوع ''السكان والتلوث''. وقدم الجلسة خمسة محاورين تكلموا عن كيفية تأثير التلوث على حياتهم وكيفية تحديد الحلول المناسبة لمختلف الحالات والمناطق. وركز الحوار على الأسباب الجذرية لجوانب التلوث المختلفة والفقر وربَطه بالفقر وسيادة القانون وحقوق المرأة وحقوق الإنسان. وكان من بين المجيبين وزراء وعدد من الجهات صاحبة المصلحة.

١٠ – وتتمثل الرسائل الرئيسية من الحوار فيما يلي:

(أ) أن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف هو أمر بالغ الأهمية؛

(ب) ثمة حاجة لتحسين التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين وعلى مستويات متعددة؛

(ج) يتعين على البلدان وضع وتحسين آليات لتعزيز الاتساق والكفاءة؛

(د) يتعين تعزيز دعم القدرات في العديد من البلدان النامية لدعم تنفيذ القوانين الوطنية بالنظر إلى أنه غالباً ما يجري تجاهل القوانين البيئية؛

(هـ) يمكن للحكومات أن تفعل الكثير لتحفيز الاستدامة، مثلاً عن طريق استحداث ضريبة على الانبعاثات الكربونية، ووضع أهداف لإعادة التدوير ودعم الابتكار؛

(و) يتعين تطبيق المشتريات العامة الخضراء على جميع المستويات الحكومية؛

(ز) الاقتصاد الدائري يشكل نهجاً هاماً، على سبيل المثال من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية للمواد الكيميائية؛

(ح) البيانات والرصد تدعم جميع نهج معالجة التلوث وينبغي أن تكون في صميم الشراكات المتعددة المستويات؛

(ط) بناء الوعي العام بالمشكلة سيعمل على حشد الإرادة السياسية؛

(ي) على الرغم من أن الالتزامات الطوعية تمثل مرحلة أولى جيدة إلا أنها لا تكفي؛ وهناك حاجة إلى المزيد من التنظيم على الصعيدين الدولي والوطني؛

(ك) المسؤولية الممتدة للمنتج ينبغي أن تُضمَّن في جميع المنتجات؛

(ل) نحن بحاجة إلى جعل المنتجات المستدامة أيسر كلفةً من خلال الحوافز الحكومية؛

(م) يتعين على الصناعة النظيفة وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعملوا معا في شراكات لأصحاب مصلحة متعددين من أجل تعزيز حلول مبتكرة والمساعدة على بناء القدرات المحلية لمعالجة التلوث؛

(ن) التصدي للفساد في القطاعين العام والخاص سيدعم جميع نهج معالجة التلوث؛

(س) يتعين على جمعية الأمم المتحدة للبيئة أن تقدم مدخلات مناسبة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك من جمعية البيئة في دورتها الرابعة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩ الذي سيضم رؤساء دول.